الأحكام النحوية للمرفوع والمنصوب بعد كان وأخواتها في النص القرآني القراءات الشاذة نموذجًا

إعــداد

د. علاء الدين محمد محمد أحمد

مدرس اللغة العربية وآدابها

جامعة دراية – المنيا الجديدة

alaa.mohamed@deraya.edu.eg

الملخص :

تتلخص أهمية البحث في إضافة بحث من بحوث اللغة المتصلة بالقرآن الكريم وقراءاته للتعرف على مزيد من أسرار القرآن، وإعجازه؛ لينال البحث اللغوي مكانة ومنزلة بين بحوث المعرفة والثقافة اللغوية الفريدة. فإن أحق ما يشتغل به الباحثون، أفضل ما يتسابق فيه المتسابقون مدارسة كتاب الله ومداومة البحث فيه، فالقرآن بحر لا يدرك غوره ولا تنفد دره، ولا تنقضي عجائبه، وهو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في علوم العربية، وقراءاته جميعا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة. والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو؛ إذ هي . على كل حال . أقوى سنداً، وأصح نقلاً من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن الكريم.

والقرآن الكريم حجة في العربية بقراءته المتواترة، وغير المتواترة؛ كما هو حجة في الشريعة. لذلك كانت القراءات القرآنية قبلة الباحثين في شتى بحوث اللغة العربية، ولأجل هذا اتجهت إليها في إعداد بحثي الموسوم بـ (الأحكام النحوية للمرفوع والمنصوب بعد كان وأخواتها في النص القرآني، القراءات الشاذة نموذجًا).

الكلمات المفتاحية : (كان وأخواتها – المرفوع – المنصوب).

Abstract:

The importance of the research is summarized in the addition of a language research related to the Holy Qur'an and its readings to learn more about the secrets of the Qur'an and its miracles. In order for linguistic research to obtain a position and position among the research of knowledge and unique linguistic culture.

The most deserving thing for the researchers to work with, the best thing for the contestants to compete in is to study the Book of God and persevere in researching it. An argument is incomparable.

And the abnormal reading that readers prevented from reading in recitation is invoked in language and grammar; It is - in any case - the strongest chain of transmission, and the most correct quotation from all that the scholars invoked from the Arabic speech other than the Noble Qur'an

The Holy Qur'an is an argument in Arabic with its frequent and non-frequent readings. As it is an argument in Sharia. Therefore, the Qur'anic readings were the destination of researchers in the various studies of the Arabic language, and for this reason I turned to them in preparing my research tagged with (the grammatical rulings of the nominative and the accusative after kan and its sisters in the Qur'anic text, abnormal readings as a model) .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ مِنْ بعده، إمام العلماء، ومعلم الناس الخير سيدنا محمد. النبي العظيم . وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أمّا بعـدُ:

فإن أحق ما يشتغل به الباحثون، أفضل ما يتسابق فيه المتسابقون مدارسة كتاب الله ومداومة البحث فيه، فالقرآن بحر لا يدرك غورهـ ولا تنفد دررهـ، ولا تنقضي عجائبه، وهو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في علوم العربية، وقراءته جميعا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة.

والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو؛ إذ هي . على كل حال . أقوى سنداً، وأصح نقلاً من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن الكريم.

والقرآن الكريم حجة في العربية بقراءته المتواترة، وغير المتواترة؛ كما هو حجة في الشريعة. لذلك كانت القراءات القرآنية قبلة الباحثين في شتى بحوث اللغة العربية، ولأجل هذا اتجهت إليها في إعداد بحثي الموسوم بـ (الأحكام النحوية للمرفوع والمنصوب بعد كان وأخواتها في النص القرآني، القراءات الشاذة نموذجًا).

وفي الختام . أدعو الله . أن يكون هذا العمل لبنة أساسيّة في دراسة التراث العربي اللغوي، الذي ما زال ميدانًا خصبًا للبحث والتنقيب، عن طريق امتلاك أدوات أصيلة لبيان ميزات لغتنا العربية الفريدة.

وتتضح أهمية الموضوع وسبب اختياره فيما يلي:

1. إن خير العلوم وأشرفها العلم بكتاب الله العزيز، وخير اللغات اللغة العربية التي جعلها لغة كتابه المبين.

2. كشف النقاب عن القضايا النحوية في النص القرآني، وما يتصل بهذه القضايا من حيث القياس والسماع، وآراء أهل العربية وتعليلاتهم المختلفة.

3. تسهيل فهم كتاب الله، وهو كتاب العربية الأم الذي جمع أصواتها وألفاظها وصيغها وتراكيبها العالية التي تقبلتها العرب على اختلاف لهجاتها وقبائلها ومواطنها.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف. منها:

1. التأكيد على دور اللغة العربية في فهم النص القرآني.

2. بيان حقيقة الفعل والمصدر في العربية.

3. بيان الأحكام النحوية للمرفوع والمنصوب بعد كان وأخواتها في النص القرآني من خلال دراسة القراءات الشاذة.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في إضافة بحث من بحوث اللغة المتصلة بالقرآن الكريم وقراءاته للتعرف على مزيد من أسرار القرآن، وإعجازه؛ لينال البحث اللغوي مكانة ومنزلة بين بحوث المعرفة والثقافة اللغوية الفريدة.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات وأبحاث لغوية في حكم المرفوع والمنصوب بعد كان وأخواتها. منها:

1. كان وأخواتها في سورة يوسف . دراسة نحوية تطبيقية، رسالة ماجستير لعبد الرحيم عبد الله علمي، كلية الآداب جامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم بالسودان 2010م، وتناول هذا البحث موضوعا مهماً في دراسة النحو، بعنوان:" كان وأخواتها في سورة يوسف . دراسة نحويّة تطبيقيّة، وهذا البحث عبارة عن: مقدمة عن أساسيات البحث، وثلاثة فصول، وخاتمة، وجاء الفصل الأول بعنوان: كان وأخواتها، تعريفها وآراء

العلماء فيها، وعملها وشروط عملها، وجاء الفصل الثاني بعنوان: موارد كان وأخواتها في سورة يوسف، وجاء الفصل الثالث بعنوان: مواقع كان وأخواتها الإعرابية في سورة يوسف، أما الخاتمة فذكر فيها: أبرز النتائج والتوصيات.

2. الأحكام النحوية عند شراح جمل عبد القاهر الجرجاني ت (471هـ)، دراسة وصفية مقارنة، بحث علمي جامعة القاهرة كلية دار العلوم 2015م، للباحث/محمد أحمد محمد عبدالرحيم، وهذا البحث مستل من أطروحة دكتوراة للباحث بعنوان: الأصول النحوية في شرح جمل عبد القاهر الجرجاني ت (471هـ)، واتخذ الباحث عدة مناهج في هذه الدراسة فاتخذ المنهج الاستقرائي التام حيث تتبع كل المسائل المتعلقة بالأحكام النحوية عند الشراح, الأربعة ومن ثم قام بعرضها حسب المنهج الوصفي الذي يعتني بوصف الظاهرة دون تدخل من الباحث، ثم جاء المنهج المقارن ليقوم بعقد المقارنة بين الشراح الأربعة في تناول الأحكام النحوية.

وجاءت خطة هذا البحث في: مقدمة, وتمهيد وأربعة مباحث يتقدمها توطئة, وخاتمة ثم الفهارس العلمية ثم فهرس الموضوعات .أما: المقدمة فقد تناول فيها الباحث أهمية الموضوع وأسباب اختياره .وأما التمهيد فيحتوي على مطلبين: المطلب الأول: التعريف بكتاب الجمل، المطلب الثاني: ترجمة الشراح . ثم مدخل عن الأحكام النحوية من حيث التعريف بها وما دار حولها من خلاف قبل المباحث الأربعة ثم يأتي المبحث الأول فتناول فيه الأحكام النحوية عند عبد القاهر الجرجاني، أما المبحث الثاني فتناول فيه الأحكام النحوية عند ابن الخشاب. وأما المبحث الثالث فتناول فيه الأحكام النحوية عند الخوارزمي، وأما المبحث الرابع فتناول فيه الأحكام النحوية عند البعلي، ثم تأتي الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث، ثم تأتي الفهارس الفنية المتنوعة.

3. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤هـ)، ت: محمود محمد شاكر، نشر دار الحديث، بالقاهرة.

منهج البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ حتى يتثنى لي استقراء هذه الظاهرة القرآنية، ومن ثم التطبيق لإبراز جوانب الجمال الفني للأحكام النحوية للمرفوع والمنصوب بعد كان وأخواتها في النص القرآني.

حدود البحث:

قام الباحث بجمع ما تيسر من الأحكام النحوية للمرفوع والمنصوب بعد كان وأخواتها في النص القرآني، وتطبيقها على القراءات الشاذة من خلال كتاب الدر المصون للسمين الحلبي، وكتب التفاسير الأخرى.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وقائمة للمراجع، وأخرى للفهارس، وقائمة للمحتويات. وهي كالتالي:

المقدمة وبها: أهمية الموضوع وسبب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وحدوده، وخطة البحث.

المباحث. وهي: المبحث الأول: جاء بعنوان: فاعل "كان" التامة، واسم "كان" الشأنية. المبحث الثاني: جاء بعنوان: اسم "كان" وخبرها بين التعريف والتنكير. المبحث الثالث: جاء بعنوان: تقديم معمول خبر "كان" عليها.

والخاتمة. وبها: أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال الدراسة.

المبحث الأول: فاعل "كان" التامة، واسم "كان" الشأنية

المطلب الأول: فاعل "كان" التامّة.

من استعمالات " كان " أن تكون تامة؛ ومعنى التمام: أن تستغني بالمرفوع عن المنصوب، ويسمّى المرفوع فاعلاً حقيقة (1) كقوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) (2) أي : بمعنى حضر .

وذهب سيبويه(3) وأكثر البصريين إلى أنّ تمامها : دلالتها على الحدث والزمان (4).

قال سيبويه : « وقد يكون لكانَ موضعٌ آخَرُ يُقْتصرُ على الفاعل فيه ، تقول : قد كان عبدُ الله ، أي: قد خُلِقَ عبدُ الله ، وقد كان الأمرُ ، أي : وقع الأمر ، وقد دام فلانٌ ، أي : ثَبَتَ »(5).

والأوّل هو الصحيح عند ابن مالك ، وإليه أشار بقوله في الألفية:(6)

---

(1) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 413/1، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري المصري، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت 1419هـ/1998م، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدماميني؛ محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني، 170/3، المحقق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، 170/3، 1403 – 1983م.

(2) الآية 280 في سورة البقرة .

(3) الكتاب 46/1 .

(4) ينظر : المسائل المشكلة (المعروفة بالبغداديات)، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، 113 ، المحقق: يحي مراد، 113، ط1، نشر دار الكتب العلمية، 1424 – 2003م ؛ وشرح قطر الندى 150 ؛ وتعليق الفرائد 171/1.

(5) الكتاب 46/1 .

(6) ينظر : التصريح 615/1 .

..... وذو تمامٍ مَا بِرَفْعٍ يكتفي .

وجميع أخوات " كان " تستعمل تامة إلاَّ : ليس ، وزال. على رأي الجمهور .

وفَتِيءَ ، وكذا فَتَأ ، وأفتأ مراد فتاها (1).

وتعمل " كان " التّامة عمل ما رادفت؛ فإن كان مرادفها لازماً لزمت، نحو: (ما شاء الله كان) أي: قدر، أو وقع. وأن كان متعدياً بنفسه أو بالحرف جاء متعدياً كذلك؛ نحو: باتَ القوم، وبات بالقوم ؛ إذا نزل بهم ليلاً ، فيستعمل متعدياً بنفسه وبالباء (2).

وجاءت " كان " تامة وفاعلها مرفوع في أربع قراءات شاذة أوردها السّمين؛ وهي:

1 . في قوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا) [النساء:135]. قال السّمين : «وقرأ عبد الله (3) : " إن يكنْ غنيٌ أو فقير " برفعهما»(4).

وفي قراءة عبد الله بن مسعود: «إن يكن غني أو فقير». وجه السّمين " كان " في هذه القراءة بأنها التامة ، ومعناها: إذا حدث، ووقع، ووجد، فهي لا تحتاج إلى

---

(1) شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق د/عبد الرحمن السيد، والدكتور/بدوي المختون ، 341/1،طبع دار هجر للطباعة والنشر بمصر ، ط 1 ، 1410هـ/1990م .

(2) ينظر: شرح التسهيل 342/1 ؛ والمساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، 253/1، نشر جامعة أم القرى، ط1، 1402 – 1982م ؛ والتصريح 618/1 .

(3) نسبت هذه القراءة إلى ابن مسعود ، وأُبيّ ، وابن أبي عبلة في: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، 65، طبع دار المتنبي بالقاهرة، نشر براجسترسر، بمصر، 1934م. وبدون نسبة في : إعراب القراءات الشواذ 412/1 .

(4) الدر المصون في علم الكتاب المكنون ، لأبي العباس : شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)،117/4،تحقيق الدكتور/أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم بدمشق، ط1، 1406هـ/1986م.

خبر، و" غني أو فقير " فاعل بها(1) وعطف. وهذا هو توجيه الزمخشري(2)، والعكبري (3)، وأبي حيان(4).

وتبعهم أبو السعود(5)، والشوكاني(6)، والآلوسي(7). والضمير في " بهما " يعود على : الغِنى والفقر المدلول عليهما بلفظ: الغني والفقير، والتقدير: فالله أولى بغِنى الغَنيّ وفَقْر الفقير(8).

2 . وفي قوله تعالى: (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ) [يونس : 2]. قال السّمين : «وقرأ عبد الله بن مسعود (9) برفع " عجب"» (10).

وفي قراءة عبد الله بن مسعود . أيضاً . « أكان للناس عجبٌ ». وجه السّمين هذه القراءة بتوجيهين(11):

التّوجيه الأوّل: أن تكون " كان " تامة ؛ أي : أحدث للناس عجب ، و" أن أوحينا " متعلق بـ" عجب " على حذف لام العلة ، أي : عجبٌ لأنْ أوحينا ، أو يكون

---

(1) الدر المصون 117/4.

(2) الكشاف 1/ 304 .

(3) إعراب القراءات الشواذ 1/ 412 .

(4) البحر 4/ 96 .

(5) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود (ت 982هـ) ، 2/ 207، طبعة إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ.

(6) فتح القدير: الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، 1/ 524، طبع دار الفكر، بيروت، ط 3، 1393هـ.

(7) روح المعاني 5/ 219 .

(8) الدر المصون 116/4 .

(9) ينظر : شواذ القرآن 106 ، والبحر المحيط 9/6 . وبدون نسبة في: إعراب القراءات الشواذ 637/1 .

(10) الدر المصون 145/6 .

(11) الدر المصون 145/6

على حذف " مِنْ " أي : مِنْ أَنْ أو حينا (1). وهذا هو رأي الزّمخشريّ فإنه قال : « والأجود أن تكون "كان" تامة ، و"أن أوحينا" بدل من "عجب"» (2).

أي : بدل كل من كل ، أو بدل اشتمال؛ لأنّه جعل هذا نفس العجب مبالغةً (3)؛ لأن الإنكار والتّعجيب متوجّه إلى كونه عجباً ، لا إلى حدوثه ، وكون الإبدال في حكم تنحية المبدل منه ليس معناه إهداره بالمرّة (4).

وقوله : " للناس " لا عند الناس ؛ للدلالة على أنهم اتخذوه أعجوبة لهم ، وفيه من زيادة تقبيح حالهم ما لا يخفى (5).

وهذا التوجيه أجازه الهمذاني (6)، والشوكاني (7)، واستحسنه أبو حيان (8)، واختاره أبو السعود (9).

التّوجيه الثّاني : أن تكون " كان " ناقصة ،و" عجب " اسمها،و" أن أوحينا " خبرها، وهو معرفة(10)؛ لأن " أنْ " مع الفعل في تأويل المصدر المضاف إلى المعرفة ألبتة (11).

---

(1) وحذف الجار قبل " أن " قياسٌ مطّرد .

(2) الكشاف 180/2 .

(3) الدر المصون 145/6 .

(4) تفسير أبي السعود208/3 .

(5) ينظر : تفسير أبي السعود 208/3 ، وروح المعاني 83/11 .

(6) الفريد 530/2 .

(7) فتح القدير: الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، 422/2، طبع دار الفكر، بيروت، ط 3، 1393هـ.

(8) البحر المحيط 9/6 .

(9) تفسير أبي السعود 208/3 .

(10) الدر المصون 145/6 .

(11) تفسير أبي السعود 208/3

وهذا هو رأي النحاس (1)، ونسبه السمين إلى ابن عطيّة (2) . وأجازه . أيضاً . الزمخشري (3)، والرازي (4) ، والقرطبي (5)، وأبو حيّان (6)، وأبو السعود (7)،والآلوسي (8).

وجعل العكبري الخبر "للناس" فقال : « يقرأ "عجبٌ" بالرفع على أنه اسم "كان" ، وما قبله الخبر و"أن أوحينا" يجوز أن يكون بدلاً من " عجب" »(9).

ونسب هذا الرأي الآلوسي إلى الرازي _ صاحب اللوامح_ وضعّفه فقال:« واقتصر في اللوامح على أن " للناس" خبر "كان" وتُعقِّب بأنه ركيك معنى ؛ لأنه يفيد إنكار صدوره من الناس لا مطلقاً ، وفيه ركاكة ظاهرة »(10).

3 . وفي قوله تعالى: (وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى) [فاطر : 18]. قال السّمين : «وقرىء (11) " ذو " بالرّفع»(1).

---

(1) إعراب القرآن 244/2 .

(2) المحرر الوجيز 102/3 ، 103 .

(3) الكشاف 180/2 .

(4) التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب ، للإمام فخر الدين الرازي (ت 604 هـ) ، 6/17، طبع دار الفكر للطباعة والنشر ، ط 1، لبنان ، بيروت 1401هـ/1981م .

(5) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، 195/8، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، نشر دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة: الثانية، 1384هـ – 1964م.

(6) البحر المحيط 9/6 .

(7) تفسير أبي السعود 208/3 0

(8) روح المعاني 82/11 .

(9) إعراب القراءات الشواذ 637/1 .

(10) روح المعاني 83/11 .

(11) نسبت هذه القراءة إلى اليماني والضحاك . في: شواذ القرآن 200 .
وبدون نسبة في : الكشاف 273/3 ، والبحر المحيط 25/9 .

وفي قراءة اليماني والضحاك :« ولو كان ذو قربى ». وجه السّمين " كان " في هذه القراءة بأنها التّامة، ومعناها : ولو حضر ذو قربى ، فلا تحتاج إلى خبر ، و" ذو قربى " فاعل به (2).

وهذا التوجيه أجازه الفراء إذ يقول:« ولو كانت ذو قربى لجاز ؛ لأنّه لم يُذكر فيصير نكرة ، فمن رفع لم يضمر في " كان " شيئاً ، فيصيرُ مثل قوله : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) (3)»(4). وتبعه في ذلك النحاس (5)، وأبو حيّان (6)، والسمّين الحلبيّ(7)؛ ولم يرتضه الزّمخشريّ فقال: « نظم الكلام أحسن ملاءمة للناقصة ؛ لأنّ المعنى على أنّ المُثْقَلة إن دعت أحداً إلى حملها لا يحمل منه شيء، وإن كان مد عوّها ذا قربى ؛ وهو معنى صحيح ملتئم . ولو قلت : ولو وجد ذو قربى لتفكك وخرج من اتساقه والتئامه ، على أنّ ههنا ما ساغ أن يستتر له ضمير في الفعل بخلاف ما أو ردته»(8).

وقد اعترض عليه أبو حيّان مبيّناً أنَّ المعنى على " كان " التّامة صحيح ؛ إذ يقول : « وهو نسق ملتئم على التقدير الذي ذكرناه. أي : ولو حضر إذ ذاك ذو قربى »

---

(1) الدر المصون 222/9 .

(2) الدر المصون 9/ 222

(3) من الآية 280 في سورة البقرة.

(4) معاني القرآن ، للفراء (ت 207 ه)، تحقيق/ محمد على النجار ، وآخرين ، 368/2، طبعة الهيئة المصرية العامة ، 1980م.

(5) إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس(ت 338 ه)، تحقيق/محمد علي الصابوني، 3/ 368، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1409ه.

(6) البحر المحيط 9/ 25

(7) الدر المصون 9/ 222

(8) الكشاف 3/ 273

ثم قال : « وتفسيره كان . وهو مبنيٌّ للفاعل " يُوْجَدُ " المبنيٌّ للمفعول . تفسير معنى ، وليس مرادفاً ، ومرادفه حدث ، أو حضر ، أو وقع هكذا فسّره النحاة »(1).

وهناك توجيه آخر لهذه القراءة لم يذكره السمين ؛ وهو أنَّ " كان " فيه ناقصة، و " ذو قربى " اسمها، والخبر محذوف .

وهذا التّوجيه أجازه النحاس (2)، والقرطبيّ (3)، واختاره البيضاوي إذ يقول:

« وهو أولى من جعل " كان " التامة فإنها لا تلائم نظم الكلام » (4).

4 . وفي قوله تعالى: (فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ) [الرحمن : 37]. قال السّمين : «وقرأ عبيد بن عمير (5) " وردةٌ " بالرفع» (6).

وفي قراءة عبيد بن عمير : « فكانت وردةٌ كالدهان ». وجّه السمين رفع "وردة" في هذه القراءة على أنّ "كان" تامة ، بمعنى : فحصلت سماء وردة ؛ فيكون من باب التجريد (7) كقول الشّاعر :

فَلَئِنَ بَقِيتُ لأَرْحَلَنَّ بِغَزْوةٍ تَحَوِي الغنائمَ أو يموتَ كريم (8)

---

(1) البحر المحيط 9/ 25 .

(2) إعراب القرآن 3/ 368.

(3) تفسير القرطبي 14/ 216.

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، المعروف بتفسير البيضاوي ، لناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر الشيرازي الشافعي البيضاوي (ت 691 هـ) ، إعداد/ محمد عبد الرحمن المرعشلي ، 271/2 ، طبع دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان 1418هـ/1998م .

(5) ينظر: شواذ القرآن 235 ، والبحر المحيط 66/10 .

(6) الدر المصون 173/10 .

(7) الدر المصون 173/10 .

(8) البيت من الكامل ، وهو لقتادة بن مسلمة الحنفي .ينظر : الكشاف 53/4.

والتّجريد في قوله : أو يموت كريم ، حيث عنى بالكريم نفسه. (1)

والتّجريد من مباحث علم البديع وهو : أن ينتزع من أمر ذي صفة أمراً آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها فيه (2).

والتّجريد في القراءة والبيت بغير حرف من حروف التّجريد (3).

قال شيخ زاده: « جرّد من السّماء سماء أخرى مسماة بالوردة ، كما جرّد الشّاعر من نفسه كريماً آخر لكمال صفة الكريم فيه (4)» . وقيل تقدير القراءة : فكانت منه وردة كالدهان (5)، وتقدير : البيت : أو يموت مني كريم ؛ وعلى هذا يكون التجريد في البيت والقراءة بواسطة " من " التّجريديّة (6). وهذا التّوجيه للقراءة هو توجيه الزّمخشريّ (7)، وتبعه أبو حيّان (8)، والآلوسي (9).

ومن خلال توجيه القراءات السابقة اتضح: أنّ " كان " وقعت تامة في أربع قراءات شاذة ، لا خلاف في توجيه قراءتين منهما ؛ أنَّ " كان " فيهما تامة ؛وهاتان القراءتان هما:

---

(1) دراسات منهجيّة في علم البديع، د/الشحات محمد أبو ستيت،169، ط1، دار خفاجي للنشر والطباعة، القليوبية، مصر 1414هـ/1994م.

(2) الإيضاح 540/6 .

(3) دراسات منهجيّة في علم البديع 170 .

(4) حاشية محيي الدين شيخ زاده : محمد بن مصلح الدين القوجوي الحنفي (ت951 هـ) ،على تفسير البيضاوي (ت685هـ) ، صححه/ محمد عبد القادر شاهين ، 67/8 ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1419هـ/1999م.

(5) حاشية الشهاب 55/9 .

(6) دراسات منهجيّة في علم البديع 170 .

(7) الكشاف 53/4 .

(8) البحر المحيط 66/10 .

(9) روح المعاني 160/27 .

1. " إن يكن غنيٌ أو فقيرٌ "، 2. " فكانت وردةٌ كالدهان " .

أمّا في القراءتين الباقيتين ففيهما خلاف في توجيههما؛ ففي قراءة "ولوكان ذو قربى " الراجح أن كان تامة ؛ لأن حذف خبر " كان " الناقصة لا يجوز عند البصريين (1) لا اختصاراً ولا اقتصاراً.

وأمّا في قراءة " أكان للناس عجبٌ " فكلا التوجيهين . عندي . مستقيم ؛ لأنه يجوز جعل اسم كان نكرة والخبر معرفة . كما سيأتي إن شاء الله . خلافاً لابن عطيّة (2) في توجيهها ، الذي يرى أن جعل الاسم نكرة والخبر معرفة لا يصح ، ولا يجيء إلاَّ شاذاً .

المطلب الثّاني: اسم كان الشّانية.

قسّم النحاة " كان " إلى خمسة أقسام (3)؛ ثالث هذه الأقسام أن يجعل في " كان " ضمير الشأن والحديث ، فتكون الجملة خبرها ، نحو : كان زيدٌ قائمٌ ، أي : كان الشأن والحديث زيد قائم (4)، قال الشّاعر:

---

(1) ينظر: المقتضب 4/ 118–119 ، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ، تحقيق د/صاحب أبو جناح، 419/1 –420، طبع بغداد ، 1400هـ/1980م.

(2) المحرر الوجيز 2/ 103.

(3) ينظر: الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، 48، تحقيق د/فخر الدين قباوة ، ط 5 ، 1416هـ/1995م، وشرح المفصل، للشيخ العلامة: موفق الدين بن يعيش علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ)، 101/7، طبع إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها: محمد منير عبده أغا الدمشقي، مصر، صُحح وعُلق على حواشيه بمعرفة مشيخة الأزهر الشريف.

(4) ينظر : اللمع في العربية، لابن جني (ت 392 هـ)، تحقيق/فائز فارس، 88، طبعة دار الكتب الثقافية، الكويت 1972م، وأسرار العربيّة ، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات، كمال الدين الأنباري،135 ، تحقيق د/فخر الدين قباوة ، طبعة دار الجيل ، بيروت ، ط 1

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ: صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ (1)

أي: كان الشأن والحديث : الناس صنفان.

وقد أفرد النحاة " كان " هذه بالذكر ، وجعلوها قسماً قائماً بنفسه ؛ لأنَّ لها أحكاماً تنفرد بها وتخالف فيها الناقصة (2)؛ وهي:

1. أنَّ التي على معنى الأمر والشأن لا يكون اسمها إلا مضمراً ، والناقصة يكون اسمها ظاهراً و مضمراً .

2 . أن الاسم المضمر هنا لا يعود إلى مذكور ، وفي الناقصة يعود إلى مذكور .

3 . أن التي على معنى الأمر والشأن لا يتبع بتابع ؛فلا ينعت اسمها ، ولا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه . والناقصة يجوز في اسمها كل هذا .

4. أن التي على معنى الأمر والشأن لا يكون خبرها إلا جملة ، ولا تحتاج الجملة إلى عائد يرجع إلى الأوّل . والناقصة يكون خبرها جملة ومفرداً ، ولا بد من عائد يرجع إلى الأوّل من خبرها إذا كان جملة.

5 . أنَّ التي على معنى الأمر والشأن لا يتقدّم خبرها ، والناقصة يتقدم خبرها .(3)

، 1995م.

(1) البيت من الطويل ؛ وهو للعجير السّلولّي . وينظر : الكتاب 71/1 ، والجمل 50 ، واللمع 89 ، والأمالي ، لابن الشجري (ت 542 هـ) ، تحقيق/ محمود محمد الطناجي، 116/3، طبعة الخانجي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

(2) شرح المفصل لابن يعيش 101/7 .

(3) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 101/7 ، والأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، 34/4، نشر دار الكتب العلمية، ط 1، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

وذهب ابن درستويه(1) إلى أنَّ هذا القسم من قبيل التامة التي ليس لها خبر ، ولا تفتقر إلى مرفوع ؛ وذلك لأنّ الجملة التي بعدها مفسّرة لذلك المضمر ، فإذا كانت مفسرة للاسم كانت إياه ، فيكون حكمها كحكمه ، ولا يصح أن تكون خبراً مع كونها مفسرة (2).

ويرى بعض النحاة أن هذا القسم يؤول إلى القسم الأوّل وهي الناقصة من حيث كانت مفتقرة إلى اسم وخبر (3).

ورجّح هذا ابن يعيش إذ يقول : « وهو المذهب ؛ لأنّا لا نقول: إنّها مفسرة على حد تفسير : زيداً ضربته ، وإنما هي خبر عن ذلك الضمير على حد الإخبار بالمفرد عن المفرد ، من حيث كانت الجملة هي ذلك الضمير في المعنى ؛ لأنّك إذا قلت : كان زيد قائم ، فالمعنى : كان الحديث : زيد قائم، فالحديث هو زيد قائم ، كما أنّك إذا قلت : كان زيد أخاك ، فالأخ هو زيد ، فلمّا كانت الجملة هي الضمير فسّرته وأوضحته ؛ لا أنها أُنيبت منابه (4)» . وجاء اسم كان ضميراً للشأن في أربع قراءات شاذة. وهي :

1. في قوله تعالى : (أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ) [الأنعام:101]. قرأ النخعي (5)" يكن " بالياء من تحت(6) .

وفي قراءة النخعي : « ولم يكن له صاحبة » . أربعة توجيهات:

---

(1) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 101/7 .

(2) شرح المفصل لابن يعيش 101/7 .

(3) ينظر : الأشباه والنظائر 35/4 .

(4) شرح المفصل لابن يعيش 101/7 ، 102 .

(5) نسبت إلى إبراهيم النخعي ، ويحيى بن وثاب في : مختصر في شواذ القرآن 40 . وبدون نسبة في : وإعراب القراءات الشواذ 527/1 .

(6) ينظر : الدر المصون 89/5 . 90 .

التّوجيه الأوّل : أن تكون " صاحبة " اسم " كان " وجاز التذكير للفصل بين الفاعل والفعل بالظرف الذي هو الخبر (1) ؛ وهذا التوجيه خرجه الزمخشري(2)،وأجازه كثير من العلماء (3) كابن جني (4).

وجاز تذكير " كان " هنا للفصل بين الفاعل والمفعول بالظرف الذي هو الخبر ؛ كما جازفي قولهم :حضر القاضيَ اليوم امرأة ؛ لما فصل بالظرف والمفعول حسن ترك العلامة ؛ لأنّ الفاصل سدّ مسدّ علم التأنيث ،مع الاعتماد على دلالة الفاعل على
التأنيث (5).

وساق السمين شاهدين على جواز التذكير للفصل ؛ أحدهما قول الشّاعر :

لقد وَلَدَ . الأخيطلَ أُمُّ سوءٍ على باب استها صُلُبٌ وشامُ (6)

فقد اسقط تاء التأنيث مع أن فاعله مؤنث حقيقي؛ وذلك لفصله عن فاعله بالمفعول، وهذا جائز عند النحاة (7)، خلافاً للمبرد الذي لا يرى إسقاط العلامة مع

---

(1) الدر المصون 89/5 .

(2) الكشاف 32/2 .

(3) ينظر : البحر المحيط 604/4 ، وتفسير البيضاوي 314/1 ، وتفسير أبي السعود 260/2

(4) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني (ت392 هـ) ، دراسة وتحقيق/محمد عبد القادر عطا ، منشورات/ محمد علي بيضون ، 225/1 ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت، ط 1 ، 1419هـ/1998م .

(5) ينظر : شرح المفصل 92/5 .

(6) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه 283 ينظر: ديوان جرير ، بشرح/ محمد بن حبيب ، تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه ، مطبعة دار المعارف ، بمصر. والخصائص، لابن جني ، تحقيق/محمد علي النجار، 414/2 ، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1999م، وشرح المفصل 92/5 .

(7) ينظر : شرح المفصل 93/5 .

المؤنث الحقيقي، ومَنَع منه وإن كان بينهما فصل ؛ إذ يقول: «ومن أولى الفعلَ مؤنثاً حقيقياً لم يجز . عندي . حذف علامة التأنيث» (1).

وقال في موضع آخر : « ولو قال في الشعر : قام جاريتُك لصَلَح ، وليس يحسن حتَّى تذكر بينهما كلاماً ، فتقول : قام . يوم كذا وكذا . جاريتك ، ولا يجوز مِثلُ هذا عندنا في الكلام »(2).

والشاهد الآخر قول الشّاعر :

إنّ امرَ أً غَرَّه مِنْكُنَّ واحَدةٌ بَعْدِي وَبَعْدك في الدُّنَيَا لمَغْرورُ (3)

فقد ذَكَّر الفعل " غرّه " المسند إلى المؤنث ؛ وهو قوله :" واحدة " وسقطت التاء من فعله ؛ للفصل بالمفعول وهو هاء الغائب ، وبالجار والمجرور وهو " في الدنيا " .

ويرى ابن عطية (4) . كما ساقه السّمين (5)، ومن قبله أبو حيان (6). أنّ تذكير " كان " وأخواتها مع تأنيث اسمها أسهلُ من ذلك في سائر الأفعال .

لكنَّ أبا حيّان اعترض على ابن عطية في ذلك وقال : « لا أعرفُ هذا عن النحويين ، ولم يفرقوا بين كان وغيرها »(7) .

---

(1) المقتضب 148/2 .

(2) المقتضب 349/3 .

(3) البيت من البسيط ، ولا يعلم قائله ، وهو في الخصائص 414/2 ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/محمد محيي الدين عبد الحميد، 168، طبع المكتبة العصرية، بيروت 1411هـ/1991م.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (ت 541 هـ)، تحقيق/عبد السلام عبد الشافي محمد، 121/6، طبعة دار الكتب العلمية ، ط 1، بيروت 1422هـ/2001م . 121/.

(5) الدر المصون 90/5 .

(6) البحر المحيط 604/4 .

(7) المصدر السابق .

وصَحَّحَ السَّمين كلام شيخه قائلاً:« هذا كلام صحيح ، ويؤيده أنَّ الفارسي وإن كان يقول بحرفية بعضها كـ" ليس (1)" فإنّه لا يجيز حذف التاء منها، لوقلت : ليس هند قائمة ، لم يجز (2)» (3).

وابن جني أقدم من ابن عطيه في ذكره هذا القول ؛ إذ يقول : « وأنا أرى أن تذكير
" كان " مع تأنيث اسمها أسهل من تذكير الأفعال سواها ، وسوى أخواتها مع فاعليها » (4).

ثم شرح هذه العبارة شرحاً وافياً إذ بيّن أنّ : كان في الدار هند ، أسوغ من : قام في الدار هند ؛ لأنّه إنما احتيج إلى تأنيث الفعل عند تأنيث فاعله ؛ لأنّ الفعل انطبع بالفاعل حتى اكتسى لفظُه من تأنيثه فقيل : قامت هند ، وانطلقت جُمْل ، من حيث كان الفعل والفاعل يجريان مجرى الجزء الواحد ، وإنما كان ذلك كذلك لأنّ كل واحد منهما لا يستغني عن صاحبه ، فأنث الفعل إيذاناً بأنّ الفاعل الموقع بعده مؤنث ، وليس كذلك حديث كان وأخواتها ؛ لأنّه ليست " كان " مع اسمها كالجزء الواحد ، من قبل أنّك لو حذفت " كان " لاستقلّ ما بعدها برأسه ، فقلت في قولك : كان أخوك جالساً : أخوك جالس ، فلما أن قام ما بعدها برأسه ولم يحتج إليها ،لم يتصل به اتصال الفاعل بفعله ، نحو : قام جعفر ، وجلس بشر .

---

(1) ينظر: المسائل الحلبيات، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: حسن هنداوي، 210، نشر دار القلم، ط1، دمشق، 1407 – 1987م، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: حسن هنداوي،ص12، ط1، نشر دار القلم – دمشق، 1407 – 1987م.

(2) أي : حذف التاء من " ليس " لأنّ " هند " حقيقي التأنيث .

(3) الدر المصون 90/5 .

(4) المحتسب 225/1 .

ألا تراك لو حذفت الفعل هنا لانفرد الفاعل جزءاً برأسه ، فلم يستقلَّ بنفسه استقلال الجملة بعد " كان " بنفسها ؟ فلما لم تَقَوَ حاجته إلى " كان " قوّة حاجة الفاعل إلى الفعل انحطت رتبته في حاجته إلى " كان " فامتاز منها امتيازاً قد أحطنا به ؛ فساغ لذلك . ألا يلزم تأنيث " كان " لاسمها إذا كان مؤنثاً . تأنيث الفعل لفاعله إذا كان مؤنثاً (1).

ثم قال ابن جني : ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا فافهمه فإنّ هذه حاله (2).

التوجيه الثاني : أنَّ في " يكونُ " ضميراً يعود على الله تعالى ، و" له "خبر مقدم ، و" صاحبة " مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر " يكون " (3).

وهذا التّوجيه أجازه كل من تعرّض لهذه القراءة كابن جني (4)،والعكبري (5)،وغيرهما (6).

التوجيه الثالث : أن يكون " له " وحده هو الخبر ، و" صاحبة " فاعلٌ به لاعتماده على المبتدأ ؛ وهذا التوجيه انفرد بذكره السمين ، ورجّحه بقوله: « وهذا أولى ممّا قبله ؛ لأنّ الجارَّ أقربُ إلى المفرد، والأصل في الأخبار : الإفراد »(7).

وتبع السمين في هذا التوجيه أبو السعود (8)، والآلوسي (1).

---

(1) المحتسب 225/1 .

(2) المصدر السابق .

(3) الدر المصون 90/5 .

(4) المحتسب 225/1 .

(5) التبيان في إعراب القرآن ، ويسمى بـ (إملاء ما منّ به الرحمن) ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616 هـ)، 527/1 ، تحقيق/علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر، 1396هـ/1976م.

(6) ينظر : الفريد 206/2 ، والبحر 604/4 ، وروح المعاني 317/7 .

(7) الدر المصون 90/5 .

(8) تفسير أبي السعود 260/2 .

التوجيه الرّابع : أنَّ في " يكون " ضمير الأمر والشأن ، و" له " خبر مقدم و" صاحبة " مبتدأ مؤخر ؛ وسوّغ الابتداء به مع أنه نكرة تقدّم الخبر على المبتدأ ، والجملة خبر"يكن " مفسّرة لضمير الشأن .

وعلى هذا التّوجيه لا يجوز هنا أن يكون " له " هو الخبر وحده ، و" صاحبة " فاعلٌ به ؛ لأنَّ ضمير الشأن لا يُفسَّر إلا بجملة صريحة (2).

وقد أجاز هذا التّوجيه ابن جنيّ (3)،والعكبريّ (4)،وأبو حيّان (5)، وغيرهم (6).

2. وفي قوله تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ) [التوبة:24]. قرأ الحجاج بن يوسف (7): " أحبُّ " بالرفع .(8)

وفي قراءة الحجاج بن يوسف : " أحبُّ إليكم " . توجّه هذه القراءة على أن يضمر في " كان " ضمير الشأن ، وهو اسمها ، و" آباؤكم " . وما عطف عليه . مبتدأ ، و" أحبُّ " خبرُه ، وتكون الجملة في موضع نصب على أنها خبر " كان " (9).

---

(1) روح المعاني 317/7 .

(2) الدر المصون 90/5 .

(3) المحتسب 224/1 .

(4) التبيان 527/1 .

(5) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (ت 754هـ) ، 604/4، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ/ علي محمد معوض ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1412هـ/1993م.

(6) ينظر : تفسير أبي السعود 260/2 ، وروح المعاني 317/7 .

(7) ينظر : شواذ القرآن 99، والمحرر 18/3، والبحر 392/5. وبدون نسبة في: إعراب القراءات الشواذ 612/1.

(8) ينظر : الدر المصون 33/6 .

(9) ينظر : البحر 392/5 .

وقد اكتفى السمين في توجيهه بكلام شيخه أبي حيّان فقال : « وكان المتفاصح الحجاج ابن يوسف يقرؤها بالرفع ؛ ولحّنه يحيى بن يَعْمُر فنفاه (1)» ثم قال: « قال الشيخ : إنّما لحّنه باعتبار مخالفة القراء النَّقَلَة وإلا فهي جائزة في العربية ؛ يضمر في " كان " اسماً ، وهو ضمير الشأن ، ويَرفع ما بعدها على المبتدأ والخبر ، وحينئذٍ تكون الجملة خبراً عن كان »(2) ، وأجاز هذا التوجيه النّحاس (3) ، وابن عطية (4) ، والعكبري (5).

وعلى القراءة المشهورة يكون " آباؤكم " . وما عطف عليه . اسم كان ، و" أحبَّ" خبرها فهو منصوب(6).

3. وفي قوله تعالى : (وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ) [الكهف: 80] . قرأ أبو سعيد الخدري ، والجحدري (7) برفع " مؤمنان " بالألف (8) .

وفي قراءة أبي سعيد الخدري ، والجحدري « فكان أبواه مؤمنان » . ثلاثة توجيهات :

التّوجيه الأوّل : أنّه على لغة بني الحارث وغيرهم (1). وهذا التوجيه أجازه أبو الفضل الرازي(2)،والعكبري (3) .

---

(1) حكاية النّفي مذكورة في طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي (ت231هـ)، تحقيق/محمود محمد شاكر، 13/1، طبعة دار المدني بجدة، بدون تاريخ.

(2) الدر المصون 33/6 ، وينظر : البحر 392/5 .

(3) إعراب القرآن 208/2 .

(4) المحرر 18/3 .

(5) إعراب القراءات الشواذ 612/1 .

(6) ينظر : الدر المصون 33/6 .

(7) في المحتسب 33/2 ،وشواذ القرآن 144 :أبو سعيد الخدري. وبدون نسبة في : إعراب القراءات الشواذ 31/2.

(8) الدر المصون 538/7 .

وقال السّيوطيّ في الهمع:« ولزوم الألف . في الأحوال الثلاثة . لغة معروفة نسبت لكنانة ، وبني الحارث بن كعب ، وبني العنبر ، وبني الهُجَيْم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل ، وزُبَيد ، وخَثْعم ، وهَمْدان ، وفَزَارة ، وعُذْرة »(4).

وحكى رجل أسدي عن بني الحارث بن كعب « هذا خطُّ يَدَا أخي بعينه (5)» .

قال الفراء : « وذلك . وإن كان قليلاً . أقيسُ ؛ لأنَّ العرب قالوا : مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضمَّة ؛ لأنَّ الواو لا تعرب .

ثم قالوا : رأيت المسلمين فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم ، فلمَّا رأوا أنَّ الياء من الاثنين لا يمكنهم كسرُ ما قبلها ، وثبت مفتوحاً ؛ تركوا الألف تتبعه ، فقالوا : رجلان في كل حال .

وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في : كِلا الرجلين ؛ في الرفع والنصب والخفض وهما اثنان؛ إلاَّ بني كنانة فإنهم يقولون : رَأيت كِلَيِ الرجلين ، ومررت بكلَى الرجلين . وهي قبيحة قليلة ، مضوا على القياس (6)».

وهذا التوجيه ضعيف ؛ لأنَّ القرآن الكريم لم ينزل بهذه اللغات ، وإنما نزل بلغة قريش .

التّوجيه الثاني : أنَّ في " كان " ضمير الشأن ، و" أبواه مُؤمنان " مبتدأ وخبر في محل النصب ، كقوله:

---

(1) الدر المصون 538/7 .

(2) ينظر: البحر المحيط 214/7 .

(3) إعراب القراءات الشواذ 31/2 .

(4) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ،للسيوطي (ت911ه)، تحقيق/أحمد شمس الدين، 133/1، طبعة دار الكتب العلمية، ط1، 1418ه/1998م.

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء 184/2 .

(6) معاني القرآن 184/2 .

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ (1)

فهذا أيضاً محتمل للوجهين المذكورين آنفاً (2) . وهذا التوجيه خرّجه الزمخشري (3)، وابن عطية(4)، وأجازه ابن جنيّ (5).

التّوجيه الثالث : أنَّ في " كان " ضمير الغلام ، أي : فكان الغلامُ ،والجملة بعده الخبر.(6)

وهذا التوجيه أجازه ابن جنيّ (7)، وأبو الفضل الرَّازيّ (8)، والعكبريّ(9)، والهمذانيّ (10)،واستحسنه السّمين (11).

ونسبه النحاس إلى سيبويه إذ يقول:« ويجوز عند سيبويه في غير القرآن "مؤمنان " على أن تضمر في كان (12)" وأبواه مؤمنان " ابتداء وخبر في موضع خبر كان ، وحكى سيبويه " كل مولود يولد على الفطرة حتَّى يكونَ أبواه هما اللذان يُهوِّدَانه وينصّرانه(13) " ». (1)

---

(1) تقدم تخريج البيت.

(2) الدر المصون 538/7 .

(3) الكشاف 399/2 .

(4) المحرر الوجيز .

(5) المحتسب 33/2 .

(6) الدر المصون 538/7 .

(7) المحتسب 33/2 .

(8) البحر المحيط 214/7 .

(9) إعراب القراءات الشواذ 31/2 .

(10) الفريد 364/3 .

(11) الدر المصون 538/7 .

(12) أي : ضمير شأن اسمها .

(13) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه ، وهل يعرض على الصبي الإسلام ؛ وفي باب ما قيل في أولاد المشركين ، وفي كتاب التفسير ،

وسيبويه (2)لم يتحدث عن القراءة ، وإنّما كان حديثه عن هذا الحديث والتوجيهات الواردة فيه ؛ إذ إنّها مطابقة لما قيل في القراءة ، ولذلك عقّب ابن جني حديثه على هذه القراءة ، بذكر التوجيهات الجائزة في الحديث (3).

وعلى هذا التوجيه تكون " كان " هي الناقصة ، واسمها هو ضمير الغلام، والجملة من المبتدأ والخبر بعدها ." أبواه مؤمنان " . خبر كان . والتقدير : فكان هو أبواه مُؤمنان .

وقد ذكرنا في بداية هذا المبحث الفرق بين كان النّاقصة وكان الشانية بما يغني عن الإعادة هنا .

4 . وفي قوله تعالى: (لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلِهَةً مَا وَرَدُوهَا) [الأنبياء : 99]. قرأ طلحة (4)برفع " آلهةٌ " (5).

وفي قراءة طلحة بن مصرّف : « لوكان هؤلاء آلهةٌ » . وجّه السمين الرفع في هذه القراءة على أنَّ في " كان " ضمير الشأن والحديث ، و" هؤلاء آلهة " مبتدأ وخبر ،

تفسير سورة الروم ،باب لا تبديل لخلق الله، وفي كتاب القدر ، باب الله أعلم بما كانوا عاملين. ينظر: الجمع بين الصحيحين (البخاري ومسلم) ، لمحمد بن فتوح الحميدي ، 1005/2 ، 114/6 ، 123/8 ، تحقيق د/ علي حسين البواب ، طبع دار ابن حزم للنشر ، ط 2 ، لبنان ، بيروت 1423هـ/2002م. وأخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، وحكم موت أطفال الكفار والمسلمين ، أحاديث 22، 25، 207/16_210 . ينظر: الجامع الصحيح المسمى: صحيح مسلم بشرح النووي . (كتاب الجهاد والسير ، باب غزوة خيبر)، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت 261 هـ) ، دار الجيل بيروت، ودار الآفاق الجديدة، بيروت.

(1) إعراب القرآن 469/2 .

(2) الكتاب 393/2 .

(3) المحتسب 33/2 .

(4) ينظر: الكامل 220، وشواذ القرآن 160 .

(5) ينظر : الدر المصون 207/8 .

والجملة خبر " كان"(1)،ونظّر لهذه القراءة بقول الشّاعر: إذا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ (2) .....

وأجاز هذا التوجيه أبو حيّان (3).

ومن خلال دراسة ما سبق من توجيهات للقراءة الأولى؛ وهي قوله : « ولم يكن له صاحبة » نجد أنَّ كثيراً من المعربين والمفسرين قد وجّهوها بتلك التوجيهات دون أن يرجّحوا واحداً منها .

وفي هذا دلالة على أنَّ هذه التوجيهات متساوية في قوّة التوجيه بها ؛ إلا أن النفس تميل إلى التوجيه الأوّل ؛ إذ إنّه يوافق القراءة المشهورة ، والتوافق بين القراءات أولى.

ثم إنَّ بقيّة التوجيهات تحتاج إلى إضمار اسم لكان ، وقد قرّر علماء العربية : أنَّ مالا يحتاج إلى إضمار أولى مما يحتاج إليه .

وأمّا القراءة الثانية ؛ وهي قوله : « فكان أبواه مؤمنان » فالراجح مما ذكر من توجيهات ؛هو التوجيه الثالث ؛ وهو أن يكون في " كان " ضمير الغلام ، والجملة بعده الخبر ، وهو ما رجّحه السّمين؛ إذ يقول : « وهو أحسن الوجوه » (4) ؛ ولأنَّ هذا الضمير يعود إلى مذكور ؛ وهو الغلام قبله ، وما يعود إلى مذكور أولى ممَّا لا يعود ، والمعنى مستقيم على هذا .

---

(1) الدر المصون 207/8 .

(2) تقدم تخريج البيت.

(3) البحر المحيط469/7

(4) الدر المصون 538/7 .

المبحث الثاني: اسم "كان" وخبرها بين التعريف والتنكير

المطلب الأول: مجيء اسم " كان " وخبرها معرفتين.

اختلف النحاة فيما إذا اجتمع في باب " كان " معرفتان ؛ فأيهما يكون الاسم ، وأيهما الخبر؟ على عدة آراء :

فالمتقدمون (1) ، وعلى رأسهم سيبويه (2)، والمبرد (3)، وبعض من المتأخرين (4) كابن خروف ، وابن مضاء ، يرون أنّ المتكلم بالخيار في جعل أيهما شاء الاسم ، والآخر الخبر .

ويرى كثير من النحاة ، كابن السّراج (5)، وابن عصفور (6)، أنّه إن لم يستويا في رتبة التعريف كان الاختيار جعل الأعرف منهما الاسم ، والآخر الخبر ، نحو : كان زيد صاحبَ الدار .

ويرى ابن القوّاس(7)،وابن هشام(8) أنّه يجب أن يكون المبتدأ منهما أقوى تعريفاً ؛ لأنّه المحكوم عليه.

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي،1175/3، تحقيق د/رجب عثمان محمد، بآداب بني سويف ، والدكتور/رمضان عبد التواب ، عميد آداب عين شمس ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ومطبعة المدني بالقاهرة ، ط 1 ، 1418هـ/1998م.

(2) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه (ت180 هـ)، 49/1 ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب،1395هـ/1975م.

(3) المقتضب 407/4 .

(4) ينظر : الارتشاف 1175/3 ، والهمع 93/2 .

(5) الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، 154/1 ،تحقيق د/عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 3 ، 1988م ، وط 4 ، 1420هـ/1999م .

(6) شرح الجمل 401/1 .

(7) شرح ألفية ابن معطٍ 825/2 .

(8) المغني في تصريف الأفعال، محمّدُ بنُ عبدِ الخالقِ بنِ عليّ بنِ عضيمةَ (المتوفى: 1403هـ)،

ويرى بعض النحاة (1) أنّك تنظر إلى المخاطب ، فإن كان يعرف أحد المعرفتين ، ويجهل الآخر ، جعل المعلومُ الاسمَ ، والمجهولُ الخبر ، نحو : كان أخو بكر عَمْراً ، إذا قدّرت أن المخاطب يعلم أن لبكر أخاً ؛ ويجهل كونه عمراً ، وكان عمرو أخا بكر، إذا كان يعلم عَمْراً ، ويجهل كونه أخا بكر ؛ وعلى هذا السيرافي ، وابن البابَشاذ، وابن الضائع، وحملوا كلام سيبويه على ما إذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه .

وزعم ابن الطراوة أنّ الذي تريد إثباته تجعله الخبر ، والذي لا تريد إثباته تجعله الاسم ، فعلى هذا تقول :كانت عقوبتُك عزَلتَك ؛ إذا كنت قد عُزِلتْ ولم تُعَاقَبْ ، وكانت عزلتُك عقوبتك ، إذا كنت قد عوقبت ولم تُعزَل(2).

وقال بعض النحاة : إذا كان أحد الاسمين أعمّ من الآخر ، فالأعم هو الخبر ، نحو : كان زيدٌ صديقي؛ إذا كان له أصدقاء غيره (3).

وجاء اسم كان وخبرها معرفتين في سبع قراءات شّاذة. وهي:

1 . في قوله تعالى : (وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا) [آل عمران: 147] .

ذكر السّمين أنَّ ابن كثير وعاصماً في روايةٍ (4) عنهما قرآ (5) برفع "قولُهم"(1).

588، نشر دار الحديث– القاهرة، ط 2، 1420هـ–1999م.

(1) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 354/1 ، والمغني 590 ، والهمع 119/1 .

(2) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 399/1 ، والارتشاف 1177/3 .

(3) ينظر : الارتشاف 1176/3 .

(4) وهي رواية حماد بن سلمة عن ابن كثير ، وأبي بكر عن عاصم فيما ذكره المهدوي . ينظر : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه ، طبع دار المتنبي بالقاهرة، نشر براجسترسر، بمصر، 1934م، 23 ، والبحر 374/3 .

(5) نسبت إلى الحسن في :مختصر في شواذ القرآن 23، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة

وفي قراءة ابن كثير وعاصم في رواية عنهما «وما كان قولُهم ألا أن قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا».

وجه السمين رفع قولهم في هذه القراءة بأنه : اسم كان ، والخبر "أن "وما في حيزها (2).

وما ذكره السّمين من توجيه لهذه القراءة ،هو رأي الفراء ؛ فإنه أشار إليه عند حَديثه عن هذه الآية فقال : « والوجه أن تجعل " أَنْ " في موضع رفع ، ولو رفع القول وأشباهه، وجعل النصب في " أَنْ " كان صواباً (3)» .

وهذا التوجيه من الفراء بناءً على رأيه في أنَّ الاسم والخبر في باب " كان " إذا لم يستويا في رتبة التعريف ، كان الاختيار جعل الأعرف منهما الاسم ، والآخر الخبر .

وهو رأي الزّجّاج ؛ إذ يقول : « ومن قرأَها بالرفع جعل خبر كان ما بعد "إلاّ "، والأكثر في الكلام أن يكون الاسم هو ما بعد " إلاّ" (4)».

وهذا الرأي هو ما ارتآه السّمين ؛ فقراءة الجمهور عنده هي الأولى ؛ لأنّه إذا اجتمع معرفتان فالأولى أن يجعل الأعرف اسماً ؛ و" أن " وما في حيّزها أعرف ؛

عشر (المسمى: منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، للشيخ/أحمد بن محمد الدمياطي البنا، 490/1، تحقيق د/شعبان محمد إسماعيل، طبع عالم الكتب ببيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، ط 1 ، 1407هـ/1987م. وبدون نسبة في: إعراب القراءات الشَّواذ ، للعكبري (ت616 هـ) ، 350/1، تحقيق/محمد السيد أحمد عزوز ، نشر عالم الكتب ، ط1 ، 1417هـ/1996م.

(1) الدر المصون 433/3 .

(2) الدر المصون 433/3 .

(3) معاني القرآن 237/1 .

(4) معاني القرآن وإعرابه 477/1 .

لأنها تشبه المضمر من حيث إنها لا تضمر ، ولا توصف ، ولا يوصف بها ، و" قولهم " مضاف لمضمرٍ فهو في رتبة العَلم فهو أقلُّ تعريفاً(1).

ورجّح أبو البقاء قراءة الجمهور بوجهين :

أحدهما: هذا التوجيه. والآخر: أنَّ ما بعد " إلاَّ" مثبت ، والمعنى :كان قولهم : (ربنا اغفر لنا) دَأْبهم في الدعاء ، وهو حسن ، والمعنى : وما كان قولهم شيئاً من الأقوال إلاَّ هذا القول الخاص(2).

وقال الطيبي : «كأنَّ المعنى ما صَحّ ولا استقام من الربانيين في ذلك المقام إلا هذا القول، وكأنّ غير هذا القول مناف لحالهم ، وهذه الخاصية يفيدها إيقاع " أن " مع الفعل اسماً لكان .

وتحقيقه ما ذكره صاحب الانتصاف (3) قال :فائدة دخول " كان " المبالغة في نفي الفعل الداخل عليه ؛بتعديد جهة فعله عموماً باعتبار الكون ، وخصوصاً باعتبار خصوصية المقام فهو نفي مرتين » (4).

ثم قال: « فعلى هذا لو جعلت " رب " الجملة " أن قالوا " واعتمدت عليه ، وجعلت قولهم كالفضلة حصل لك ما قصدته ، ولو عكست ركبت التعسف ، ألا ترى إلى أبي البقاء كيف جعل الخبر نسياً منسياً ، واعتمد على ما بعد" إلاَّ "في الوجه الثاني» (5).

---

(1) الدر المصون 433/3 .

(2) التبيان 300/1 .

(3) غير موجود في الانتصاف .

(4) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب وهو حاشية الطيبي على الكشاف، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، تحقيق: حسن العمري 296، نشر: 1434 – 2014م.

(5) المصدر السابق .

وذكر أبو حيان أنَّ الوجهين فصيحان ، وإن كان الأوّل أكثر (1). ويرى أبو السعود أنَّ اختيار الجمهور هذا هو من الناحية الصّناعية ؛ لكن من جهة المعنى القراءة أقوى ، ثم وضّح ذلك توضيحاً جلياً إذ يقول :« رفع " قولهم " على أنّه الاسم ، والخبر " أن " وما في حيزها ، أي : ما كان قولهم حينئذٍ شيئاً من الأشياء إلاّ هذا القول المنبئ عن أحسن المحاسن.

وهذا كما ترى أقعد بحسب المعنى ، وأوفق بمقتضى المقام ؛ لما أن الإخبار بكون قولهم المطلق خصوصية قولهم المحكي عنهم . مفصّلاً كما تفيده قراءتهما . أكثر إفادة للسامع من الإخبار بكون خصوصية قولهم المذكور قولَهم ، لما أن مصبَّ الفائدة ،وموقع البيان في الجمل الخبرية هو الخبر ، فالأحق بالخبرية ما هو أكثرُ إفادةً ، وأظهرُ دلالةً على الحدث ، وأوفرُ اشتمالاً على نِسَب خاصة بعيدة من الوقوع في الخارج ، وفي ذهن السامع ، ولا يخفى أن ذلك ههنا في " أن " مع ما في حيزها أتم وأكمل .

وأمّا ما تفيده الإضافة من النسبة المطلقة الإجمالية فحيث كانت سهلة الحصول، خارجاً وذهناً ، كان حقها أن تلاحَظَ ملاحظة إجمالية ، وتجعل عنواناً للموضوع ، لا مقصوداً بالذات في باب البيان (2)».

ويعترض الآلوسي على أبي السعود في كون أن المعنى على هذه القراءة أظهر من قراءة الجمهور ؛ حيث يقول بعد أن ساق أقوال العلماء في بيان معنى القراءة :

.

« ومنه يعلم ما في كلام مولانا شيخ الإسلام فإنه متى أمكن اعتبار جزالة المعنى مع

(1) البحر المحيط 374/3 .

(2) تفسير أبي السعود 46/2 .

مراعاة القاعدة الصّناعية لا يعدل عن ذلك إلى غيره ، لاسيما وقد صرَّحوا بأن جعل الاسم غير الأعرف ضعيف (1)».

والراجح هي قراءة الجمهور؛ لأنها أظهر في المعنى ، وأقوى في الصناعة النحويّة

2 . وفي قوله تعالى : (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ) [الأعراف : 82]. ذكر السّمين أنَّ الحسن قرأ (2) برفع " جوابُ " (3).

3. وفي قوله تعالى : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) [النمل:56]. ذكر السّمين أنّ الحسن وابن أبي إسحاق قرآ (4)برفع " جواب "(5).

4 . وفي قوله تعالى : (إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا) [النور:51]. ذكر السمين أنّ أمير المؤمنين والحسن وابن أبي إسحاق قرؤوا(6) برفع " قولُ" (7).

5. وفي قوله تعالى : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) [العنكبوت:24] . ذكر السمين أنّ الحسن ، وسالم الأفطس قرآ (1) برفع " جوابُ "(2).

---

(1) روح المعاني 407/4 .

(2) ينظر : شواذ القرآن 88 ، و البحر المحيط 101/5 . وبدون نسبة في : إعراب القراءات الشواذ 552/1 .

(3) الدر المصون 373/5 .

(4) نسبت إلى الحسن في: المحتسب 141/2، وشواذ القرآن 182 ، والإتحاف 331/2 . وبدون نسبة في : إعراب القراءات الشواذ 242/2 .

(5) الدر المصون 628/8 .

(6) نسبت إلى الحسن في : مختصر في شواذ القرآن 103، والإتحاف300/2 . وبدون نسبة في : إعراب القراءات الشواذ 190/2 .

(7) الدر المصون 428/8 .

6. وفي قوله تعالى: (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا) [الجاثية:25]. ذكر السمين أنّ زيد بن علي ، وعمرو بن عبيد ، وعبيد بن عمير قرؤوا. (3) برفع " حجتهم " (4).

7 . وفي قوله تعالى : (فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا) [الحشر:17] . ذكر السمين أنّ الحسن ، وعمرو بن عبيد ، وابن أرقم قرؤوا(5) برفع " عاقبتهما" (6) .

التعقيب على بقية القراءات السابقة:

تباينت آراء النحاة في توجيه تلك القراءات؛ وذلك بناءً على رأيهم فيما إذا اجتمع معرفتان في باب "كان" أيهما يكون الاسم، وأيهما الخبر؟.

فسيبويه (7)، والمبرد (8)، والنحاس (9)، الذين يرون أنَّ المتكلم بالخيار في جعل أيهما شاء الاسم ، وأيهما الخبر ، يوجّهون هذه القراءات بأنّه يجوز أن يكون " جوابُ " بالرفع اسماً لـ" كان " ، و" أن " ، وصلتها من الفعل والفاعل ، وما يتعلق به

---

(1) نسبت إلى الحسن ، وابن أبي إسحاق في : شواذ القرآن 187 .

(2) الدر المصون 17/9.

(3) نسبت إلى الحسن ، وأبي حيوة ، وابن أبي إسحاق في : مختصر في شواذ القرآن 138. وبدون نسبة في : إعراب القراءات الشواذ 471/2 .

(4) الدر المصون 653/9 .

(5) نسبت إلى الحسن ، وسليمان بن أرقم في : مختصر في شواذ القرآن 154 .وبدون نسبة في إعراب القراءات الشواذ 576/2 .

(6) الدر المصون 291/10 .

(7) الكتاب 49/1 ، 50 ، 155/3 .

(8) المقتضب، للمبرد (ت 285هـ)، تحقيق/محمد عبد الخالق عضيمة، 89/4 ، 90 ، 407، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث ، القاهرة 1415هـ/1994م.

(9) إعراب القرآن الكريم، لأحمد عبيد الدعاس، وأحمد محمد حميدان، وإسماعيل محمود القاسم، 138/2، 217/3، نشر دار المنير، ودار الفارابي، دمشق، ط 1، 1425هـ.

خبرٌ لها ، ويجوز العكس ؛ فيكون " جوابَ " بالنصب خبراً مقدماً ، والاسم " إلاَّ أن قالوا " .

قال سيبويه : « وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار : أيُّهما ما جعلته فاعلاً رفعته ، ونصبت الآخر ... وتقول : ما كان أخاك إلاَّ زيدٌ ،كقولك : ما ضرب أخاك إلا زيدٌ ، ومثل ذلك قوله عز وجل:

(مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا) (1)، (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (2) ... وإن شئت رفعت الأوّل ، كما تقول : ما ضرب أخوك إلا زيداً . وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع (3)».

وقال في موضع آخر : « وقال تعالى : (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (4)».

فـ " أَنْ "محمولة على كان ، كأنّه قال : فما كان جوابَ قومه إلا قولُ كذا وكذا. وإن شئت رفعت الجواب فكانت " أنْ " منصوبةً (5)».

وقال المبرد :« فإن كان الاسم والخبر معرفتين فأنت فيها بالخيار ، تقول : كان أخوك المنطلقَ ، وكان أخاك المنطلقُ ، ... والآيات كلها تقرأ على هذا (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا)

و(مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) كأنّه قولهم ، وإن شئت رفعت الأوّل (6)».

---

(1) من الآية 25 في سورة الجاثية .

(2) من الآية 82 في سورة الأعراف .

(3) الكتاب 49/1 ، 50 .

(4) من الآيات 56 في سورة النمل، و24 ، 29 في سورة العنكبوت .

(5) الكتاب 155/3 .

(6) المقتضب 89/4 ، 90 .

وقال في موضع آخر : « وممّا يستوي فيه الأمران قول الله عزّ وجّل : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) فـ" أن قالوا " مرفوع إذا نصبت الجواب ، وهو منصوب إذا رفعت الجواب ؛ لأنهما معرفتان ، والأحسن أن ترفع ما بعد " إلاّ " لأنه مُوجَب ، والوجه الآخر حسنٌ جميل (1)».

وذكر الزّجاج (2)، وابن عصفور (3) أنَّ نصب الاسم . هنا . أجود؛ وذلك بناءً على رأيهم أنّ الاسم والخبر إذا لم يستويا في رتبة التعريف كان الاختيار جعل الأعرف منهما الاسم ، والآخر الخبر .

وهذا الرأي هو الذي اختاره السّمين ؛ إذ يقول في آية الأعراف : « العامة (4) على نصب " جواب " خبراً للكون ، والاسم " أنْ " وما في حيّزها وهو الأفصح ؛ إذ فيه جعل الأعرف اسماً (5)».

وقال في الآية الأخرى بعد أن وجّه القراءة الشاذة : " وهو ضعيف ، لما عرفت غير مرّة (6)».

أمّا ابن الطراوة فإنّه يرى أنَّ " جواب " هو الخبر ؛ لأنّه ولي النفي ، فهو في حيّزه ، والذي ينفي ويثبت الخبر (7).

وقد ردَّ النحاة على ابن الطراوة بأنَّ ما قاله لا يُتَصوَّر إلاَّ إذا كان الخبر ليس هو المبتدأ في المعنى ، بل منزّل منزلته ، أو مشبه به .

---

(1) المقتضب 407/4 .
(2) معاني القرآن وإعرابه 352/2 ، 126/4 .
(3) شرح الجمل 401/1 ، 403 .
(4) أي : عامة القراء .
(5) الدر المصون 373/5 .
(6) الدر المصون 628/8 .
(7) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 399/1 ، والارتشاف 1175/3.

أمّا إذا كان الخبر نفس المبتدأ في المعنى ؛ فإن المعنى واحد ، نحو : كان أخو عمرو زيداً ، وكان زيد أخا عمرو ، فتجعل أيهما شئت : الاسم ، والآخر الخبر (1).

والظاهر أنَّ ما ذهب إليه . أيضاً . مردود بالسماع (2)؛ لأنَّ قراءة الجمهور ، بنصب " جواب " خبراً لكان ، هي الأفصح ، فيكون الاسم ينفي ويثبت ، وليس الذي ينفي ويثبت الخبر فقط .

ويرى أبو السعود أنّ رفع " جواب " على أنّه اسم لكان أظهر ، وإن كان ، الأوّل . أي : نصب " جواب " . أقوى في الصناعة ؛ لأنّ الأعرف أحق بالاسمية (3).

ومن خلال دراسة ما سبق يتضح لي أن الراجح هو اختيار قراءة الجمهور؛ لأنَّ الاسم والخبر في باب " كان " إذا لم يستويا في رتبة التعريف ، كان الاختيار جعل الأعرف منهما الاسم ، والآخر الخبر ، وهذا هو الراجح في هذه المسألة كما دلّلنا على ذلك ؛ وقراءة الجمهور جُعِلَ فيها الأعرف هو الاسم " إلا أن قالوا " وجعل الأقل تعريفاً الخبر وهو " جوابَ " .

المطلب الثاني: مجيء اسم كان نكرة، وخبرها معرفة.

إذا اجتمع في باب " كان " نكرة ومعرفة ، فالاسم المعرفة ، والنكرة الخبر ، كقولك : كان زيدٌ منطلقاً (4).

---

(1) ينظر : شرح الجمل 400/1 ، والارتشاف 1177/3 .

(2) الارتشاف 1176/3 .

(3) تفسير أبي السعود 514/2.

(4) الجمل 45 .

أمّا العكس ؛وهو أن يكون الاسم نكرة ، والخبر معرفة ، فقد اختلفت أقوال النحاة فيه .

فذهب جمهور النحاة ؛ ومنهم سيبويه (1)،والمبرد (2)، وغيرهما (3) إلى أنَّه لا يجوز جعل اسم " كان " نكرة وخبرها معرفة إلا في الضرورة الشعريّة ؛ لتصحيح وزن ،أو إقامة قافية .

واستشهدوا على ذلك بعدة أبيات (4)؛ منها : قول الشّاعر :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رِأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَماءُ (5)

فأخبر بـ" مزاجها " وهو معرفة ، عن " عسل " وهو نكرة .

وقال الشاعر :

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعا وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا (6)

---

(1) الكتاب 47/1 .

(2) المقتضب 91/4 .

(3) كالزجاجي في الجمل 46 ، وابن يعيش في شرح المفصل 91/7، وابن هشام في المغني 590 .

(4) ينظر: شرح الكافية، للرضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق/يوسف حسن عمر، 206/4، نسخة مصورة من المخطوطة، 1393هـ/1973م.

(5) البيت من الوافر؛ وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه ؛ وهو في ديوانه 17/1 ، والكتاب 49/1 ، والجمل 46 . والسبيئة : الخمر التي تُسْبَأُ ، أي : تشترى . وبيت رأس : موضع بالشام ، وقيل : رأس: اسم خمّار معروف .

(6) البيت من الوافر، وهو للقطامي؛ وهو في ديوانه 37 ينظر: ديوان القطامي، لعمرو بن شميم القطامي، تحقيق د/إبارهيم السامرائي، و د/أحمد مطلوب، 37، ط 1، دار الثقافة ببيروت 1960م، والكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه (ت180 هـ)، 343/2، تحقيق/عبد السلام محمد هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب،1395هـ/1975م، والمقتضب 94/4، والأصول 83/1 ، والجمل 46 . وضباعا: ترخيم ضُباعة : اسم امرأة؛ وهي : ضُباعة بنت زفر بن الحارث الكلابي .

فأخبر بـ " الوداع " وهو معرفة ، عن " موقف " وهو نكرة .

وذهب الفراء (1)،وابن مالك (2)وغيرهما (3)إلى جواز جعل النكرة اسماً لـ" كان " والمعرفة خبراً لها ؛ بشرط: حصول الفائدة ، وكون النكرة غير صفة محضة .

ويستدلون على ذلك بالأبيات السّابقة ؛ فالبيت الأوّل يُجْعل فيه " مزاجها " وهو معرفة خبر "كان"، و" عسل " اسمها وهو نكرة ، وليس القائل مضطراً لتمكنه من أن يقول : يكون مزاجُها عسلٌ ماءٌ، فيجعل اسم كان ضمير " سبيئة " و " مزاجها عسل " مبتدأ وخبر في موضع نصب بكان (4).

والبيت الثاني أخبر فيه بالمعرفة عن النكرة مختاراً لا مضطراً ؛ لتمكنه من أن يقول : ولا يك موقفي منك الوداعا، أو : ولا يك موقفنا الوداعا(5).

وعندهم حجة أخرى ؛ وهي أنَّ هذه الأفعال الناقصة شبيهة بالأفعال الحقيقية ؛ لأنَّ المرفوع هنا يشبه الفاعل، والمنصوب يشبه المفعول (6).

وجاء اسم كان نكرة، وخبرها معرفة في ثلاث قراءات شاذة. وهي:

1 . في قوله تعالى: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً) [الأنفال: 35]. ذكر السَّمين أنَّ أبانَ بن تغلب ، والأعمش ، وعاصم بخلافٍ عنهما قرؤوا (7): " مكاءٌ " رفعاً ، و " صلاتَهم " نصباً . (1)

---

(1) معاني القرآن 283/2 ، 215/3 .

(2) شرح التسهيل 356/1، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق/محمد فؤاد عبد الباقي، 36، ط3 ، عالم الكتب، بيروت.

(3) شرح الكافية، للرضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق/يوسف حسن عمر، 206/4 ، نسخة مصورة من المخطوطة، 1393هـ/1973م.

(4) شرح التسهيل 356/1 .

(5) شرح التسهيل 356/1 .

(6) المصدر السابق .

(7) ينظر: السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى، المعروف بابن مجاهد، 305، تحقيق

2 . وفي قوله تعالى : (مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا) [مريم : 28] . قال السّمين: «قرأ(2) عُمَرَ بن لجأ : ما كان أباك امرؤُ سوء» (3).

3 . وفي قوله تعالى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ) [يونس :2] . ذكر السمين أنّ ابن مسعود قرأ برفع " عجب " (4).

وأمّا ما جاء في هذه القراءات من توجيهات عند السمين فتفصيله كالآتي :

1 . القراءة الأولى :قراءة أبان بن تغلب، والأعمش، وعاصم بخلاف عنهما « وما كان صلاتَهم عند البيتِ إلا مكاءٌ وتصديةٌ » .

وجه السّمين الرفع في " مكاء " على أنه اسم كان ، وهو نكرة ؛ والخبر " صلاتَهم "(5)

وقد تباينت آراء العلماء في موقفهم من هذه القراءة ؛ فَمِنْ مُلَحِن لها ، وآخر مُخطِّئ ؛ فالأعمش لَحَّنها؛ وأورد ابن مجاهد عن سفيان الثورى عن الأعمش أنَّ عاصماً قرأ كذلك ، فقال الأعمش : « وإن لَحَنَ عاصم تلحنُ أَنت ؟! (6)» .

د/شوقي ضيف، ط 2، دار المعارف، مصر1400هـ/1980م " رواية أبي بكر عن عاصم " وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، للباقولي، 243/1 ، تحقيق د/عبد القادر السعدي، دار عمار، الأردن، ط 1، 1421هـ/2001م، والحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق/علي النجدي ناصف، ود/عبد الفتاح شلبي، 144/4،طبعة الهيئة العامة المصرية للكتاب 1403هـ/1983م.

(1) الدر المصون 601/5 .

(2) ينظر: مختصر في شواذ القرآن 85، والبحر المحيط 7/ 257. وبدون نسبة في : إعراب القراءات الشواذ 49/2.

(3) الدر المصون 593/7 .

(4) الدر المصون 145/6 .

(5) الدر المصون 601/5 .

(6) ينظر : السبعة 305 ، والحجة للفارسي 144/4 ، والمحتسب 279/1 .

لكنَّ الأزهري(370هـ) ردَّ تلحين الأعمش ، وجوّز هذا الاستعمال فقال : « وليس يَلْحَن ، ، وكان عاصمٌ فصيحاً ، وكان كثيراً يقرأ الحرف على وجهين ، ولا يقرأ إلاَّ بما سمع ، ووجهه في العربية صحيح(1)».

وخرّجها ابن جني بتوجيهين ، ثم عقبهما بقوله : « فبهذا تسهل هذه القراءة ، ولا يكون من القبح واللحن الذي ذهب إليه الأعمش على ما ظن (2)».

والتوجيهان اللذان ذكرهما ابن جني ؛ هما :

1 . التّوجيه الأول :أنَّ نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته ، ألا ترى أنك تقول: خرجت فإذا أسد بالباب ،فتجد معناها معنى قولك : خرجت فإذا الأسد بالباب، لا فرق بينهما ؟ وذلك أنّك في الموضعين لا تريد أسداً واحداً معينا ، وإنما تريد خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس ، وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في " مكاءً وتصديةً " جوازاً قريباً حتَّى كأنه قال : وما كان صلاتهم عند البيت إلاَّ المكاءُ والتصديةُ أي : إلاّ هذا الجنس من الفعل ، وإذا كان كذلك لم يجر هذا مجرى قولك : كان قائم أخاك ، وكان جالس أباك ؛ لأنّه ليس في جالس وقائم من معنى الجنسيّة التي تلاقي مَعْنَيَا نكرتها ومعرفتها (3).

2 . التّوجيه الثّاني : أنّه يجوز مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة مالا يجوز مع الإيجاب ، ألا تراك تقول : « ما كان إنسان خيراً منك ، ولا تجيز : كان إنسان خيرا
منك ؟ فكذلك هذه القراءة أيضاً لمّا دخلها النفي قوِي وحسن جعلُ اسم كان نكرة (4). وممن ارتضى هذه التوجيهات العكبري (5)،والهمذاني (1).مع أنهما ضعفا هذه القراءة.

---

(1) علل القراءات 243/1 .

(2) المحتسب 279/1 .

(3) المصدر السابق .

(4) المحتسب 279/1 .

(5) ينظر: إعراب القراءات الشواذ 593/1، 94 ، والتبيان 622/2.

وخطَّأ الفارسي هذه القراءة ؛ فقال : « ولا يجوز هذا حيث لا يضطر إليه تصحيح وزن ولا إقامة قافية(2). وتبعه في هذا مكي بن أبي طالب (3)، والأنباري (4).

ووجّه الزمخشري هذه القراءة على القلب ؛ ومؤدى ذلك أن تقلب الاسم فتجعله نكرة ، والخبر معرفة ، والحامل على ذلك ؛ أنَّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد فأيهما عرّفت تعرّف الأخر ، فكأنه وضع المكاء والتصدية موضوع الصلاة ؛ وذلك أنهم كانوا يطوفون بالبيت عراة ؛ الرجال والنساء ؛ وهم مشبكون بين أصابعهم يصفرون فيها ويصفقون ، وكانوا يفعلون نحو ذلك إذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته يخلِّطون عليه (5).

ويرى ابن عصفور أن القلب للضرورة جائز باتفاق ، وإنما الخلاف في جوازه في الكلام (6).وردَّدَ ذلك أبو حيان (7).

2 . القراءة الثّانية : قراءة عمر بن لجأ : « ما كان أباك امرُؤ سوءٍ » .

---

(1) الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتخب الهمذاني، تحقيق د/فهمي حسن النمر، وفؤاد علي مخيمر، 418/2، دار الثقافة، الدوحة، ط 1، 1411هـ/1991م.

(2) الإيضاح 117 .

(3) مشكل إعراب القرآن315/1 .

(4) البيان 387/1 .

(5) ينظر: المفصل 338 ، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ،(ت 538 هـ)، 125/2 ، تحقيق الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/علي محمد معوض ، ط1، مكتبة العبيكان ، الرياض 1418هـ/1998م، وشرح المفصل 91/7.

(6) شرح الجمل لابن عصفور 403/1 .

(7) الارتشاف 1178/3 .

وجه السّمين هذه القراءة بجعل النكرة " امرؤ " اسماً لـ " كان " والمعرفة "أباك" خبراً لها ؛ وحسّن هذا التوجيه ؛وجود الإضافة في الاسم (1)؛ وهي من مسوغات الابتداء بالنكرة و السمين متابع في هذا التوجيه ، والتعليل شيخه أبا حيان .(2)

ويرى العكبري أن هذا التوجيه بعيد ؛ ويوجّه القراءة بتوجيهٍ آخر ؛ وهو : أن يجوز أن يكون " أباك " في موضع رفع ، ويجعله مقصوراً و" هو " مبتدأ ، و" امرؤ سوء " خبرُه ، وفي " كان " ضميرُ الشأن(3).

3 . القراءة الثالثة : قراءة ابن مسعود :« أكان للناس عجبٌ ».

وجه السّمين هذه القراءة بتوجيهين (4):

أحدهما : " أن عجبٌ " اسم كان وهو نكرة ، و" أن أوحينا " خبرٌ وهو معرفة. وقد ذكرنا هذه القراءة سابقاً بما يغني عن إعادتها هنا .(5)

الثّاني : أنَّ " كان " تامة ،و" عجب " فاعل بها ، والمعنى : أحدث للناس عجب . و" أن أوحينا " متعلق بـ" عجب " على حذف لام العلة ، أي : عجب لأن أوحينا .

أو يكون على حذف " مِنْ " أي : مِنْ أَنْ أوحينا (6).

ومن خلال دراسة ما سبق من توجيهات نجد :

1. أن الراجح في القراءة الأولى « وما كان صلاتَهم عند البيت إلا مكاءٌ وتصديةٌ » جواز جعل اسم " كان " نكرة والخبر معرفة ؛ لأنّ المرفوع مشبه بالفاعل ،

---

(1) الدر المصون 593/7 .
(2) البحر المحيط 257/7 .
(3) إعراب القراءات الشواذ 49/2 .
(4) الدر المصون 145/6 .
(5) ينظر : ص 223 من البحث .
(6) الدر المصون 145/6 .

والمنصوب مشبه بالمفعول ؛ ولذلك جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ، كما جاز ذلك في باب الفاعل ، لكن بشرط الفائدة ، وكون النكرة غير صفة محضة ، والفائدة في هذه القراءة حاصلة فلا داعي لتضعيفها ؛ أو تلحينها ، أو تخطئتها ، وما ذكره ابن جني يشهد بذلك .

2. والراجح في القراءة الثّانية « ما كان أباك امرُؤ سوءٍ » هو التوجيه الأوّل ؛ لأنَّ الابتداء بالنكرة جائز إذا كانت مضافة ، كالقراءة ؛لأنّ إضافة النكرة مخصصة .

أمّا توجيه العكبري فليس بذاك ؛ لأنّ الأشهر أن يستعمل الأب بلغة التمام لا بلغة القصر ، والقرآن الكريم وقراءاته متواترة كانت أو شاذة تأتي على اللغة المشهورة ، ولا يُلجأ لمثل هذا التوجيه ألاّ إذا عُدِم ما هو أقوى منه ، ثم إنَّ هذه القراءة جاء ما يوافقها من كلام العرب على ما ذكرنا سابقا .

المبحث الثالث: تقديم معمول خبر "كان" عليها

اختلف النّحاة في حكم تقديم معمول خبر " كان " عليها ؛ فجمهور النحاة (1)؛ ومنهم المبرد(2)، وابن السّراج (3)، وغيرهما (4)، ذهبوا إلى جواز تقديم معمول خبر " كان " على " كان " نفسها ؛ سواء أكان المعمول ظرفاً أم مجروراً ، أم غير ذلك ، نحو : في الدار كان زيد قائماً ، اليوم كان زيد قائماً ، الطّعام كان زيد آكلا .

وقد استشهدوا بقوله تعالى : (وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ) (5)، وقوله : (قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ) (6)، وقوله : (أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)(7).

فـ " أنفسهم " و " أبالله " و " إياكم " معمولات لخبر " كان " وقد تقدّمت على " كان " فهذا يدل على جواز تقديم معمول خبر " كان " عليها (8) .

ومن حجتهم أيضاً أنّها أفعال متصرّفة في أنفسها ، فتصرّفت في معمولها؛ قياساً على تقديم المفعول (9).

---

(1) ينظر : إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د/زهير غازي زاهد ، 275/2 ، مطبعة العاني، بغداد ، 1397هـ ، وطبعة عالم الكتب بيروت ، ط 2 ، 1985م، ومشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، 356/1،تحقيق/ياسين محمد السواس، ط 2، دار المأمون للتراث، دمشق.

(2) المقتضب 101/4 ـ 102 .

(3) الأصول 87/1 .

(4) ينظر : المحتسب 321/1 ، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البَطَلْيَوسي (ت 521 هـ)، 151، تحقيق/ سعيد عبد الكريم سعودي ، طبع دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، والارتشاف 1195/3 .

(5) من الآية 177 في سورة الأعراف .

(6) من الآية 65 في سورة التوبة .

(7) من الآية 40 في سورة سبأ .

(8) ينظر : الكشاف 104/2 ، والدر المصون 519/5 ، 80/6 ، 196/9 .

(9) الدرة الألفية، الموسومة بشرح ألفية ابن معطٍ، لأبي زكريا زين الدين يحيى بن معط،860/2 .

وذهب بعض النّحاة ؛ ومنهم ابن عصفور إلى عدم جواز تقديم معمول خبر " كان " عليها ؛ لأنّ ذلك يُؤدي إلى كثرة الفصل بين المعمول الذي هو صلة الخبر ، والعامل الذي هو الخبر (1).

والظاهر أنّ ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح ؛ لأنّه متى جاز تقديم الخبر على " كان " جاز تقديم معموله عليها أيضاً ؛ ولا يقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل .(2)

ثم إنّ ما ذهب إليه أصحاب القول الثّاني مردود بالشواهد القرآنية ؛ وهي أصحّ الأساليب على الإطلاق .

وجاء تقديم معمول خبر " كان " عليها في قراءة شاذة أوردها السّمين في قوله تعالى : (وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [هود :16] .

قال السّمين :« وقرأ (3) أبيّ وابن مسعود . قال مكي (4): "وهي في مصحفهما كذلك" . ونقلها الزّمخشريّ (5) عن عاصم: " وباطلاً " نصباً .» (6)

وأمّا ما جاء في هذه القراءة من توجيهات عند السمين فتفصيله كالآتي:

ذكر السّمين في توجيه هذه القراءة ثلاثة توجيهات :

التوجيه الأوّل : أن يكون " باطلاً " منصوب بـ " يعلمون " و " ما " زائدة للتوكيد.(7) وهذا التوجيه ذهب إليه النّحاس(1)، وابن جني (2)، ومكي (3)،

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 393/1 .

(2) ينظر: شرح المفصل 113/7 .

(3) في مختصر في شواذ القرآن 59 : أبي فقط. وفي المحتسب 320/1 ، وشواذ القرآن 111: ابن مسعود فقط . وبدون نسبة في: إعراب القراءات الشواذ 658/1 .

(4) مشكل إعراب القرآن 1/ 356 .

(5) الكشاف 210/2 .

(6) الدر المصون 298/6 .

(7) الدر المصون 298/6 .

وابن عطيّة (4)، وأبو البقاء (5)، وصاحب (6) اللوامح ، وغيرهم (7) . ويكون التقدير: وباطلاً كانوا يعملون ، و" باطل " على هذا التوجيه معمول لخبر " كان " وقد تقدّم عليهما ؛ لأن الخبر " يعملون " وبهذا يجوز تقديم معمول خبر " كان " عليها ، وهناك عدة آيات ذكرناها سابقاً تَدل على جواز ذلك .

ويرى ابن جني (8) . أيضاً. أن في هذه القراءة دلالة على جواز تقديم خبر "كان " عليها ؛ لأنّ تقديم المعمول يُؤذن بجواز تقديم العامل ، وهو رأي شيخه الفارسي كما قال .

ولم يُسَلِّم بعض النّحاة بهذه المقولة ؛ فابن مالك يقول : « إنّ المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل ، نحو : أمّا زيداً فاضربْ ، وعمراً لاتُهِنْ ، وحقًّك لن أضيع ؛ فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد" أمّا" تقديم الفعل ، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على " لا "و"لن" تقديمهما عليهما ، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر (9)» .

---

(1) إعراب القرآن 275/2 .

(2) المحتسب 321/1 .

(3) مشكل إعراب القرآن 356/1 .

(4) المحرر الوجيز 3 /157 .

(5) إعراب القراءات الشواذ 658/1 ، والتبيان 691/2 .

(6) ينظر : البحر المحيط 133/6 .

(7) ينظر : الفريد 611/2 ، وتفسير القرطبي 12/9 ، وحاشية الشهاب الخفاجي ، المسماة : (عناية القاضي وكفاية الراضي) على تفسير البيضاوي ، 141/5،طبع دار صادر ، بيروت ، لبنان.

(8) المحتسب 321/1.

(9) شرح التسهيل 354/1 .

وقال الشّيخ خالد الأزهري : « وهو غير لازم ؛ فإنّ البصريين أجازوا : " زيداً عمروٌ ضربَ " مع قولهم : لا يتقدم الخبر إذا كان فعلاً ، فأجازوا تقديم المعمول ، ولم يجيزوا تقديم العامل (1)» .

التوجيه الثّاني : أن يكون " باطلاً " منصوب بـ" يعملون " وتكون " ما " إبهامية (2) ؛ أي : صفة للنكرة قبلها ، وذلك مثل قول امرئ القيس :

وحَدِيثُ الرَّكبِ يَوْمَ هُنَا وحديثٌ ما عَلَى قِصَرِه (3)

وقولهم في المثل : " لأمر ما جَدَع قصيرٌ أنفَه (4)" . فيكون التّقدير في القراءة : باطلاً أيّ باطلٍ كانوا يعملون . وهذا التّوجيه أجازه الزّمخشريّ (5)،وتبعه البيضاوي (6)،وأبو السّعود (7)وغيرهما (8).

التوجيه الثّالث: أن يكون " باطلاً " بمعنى المصدر ؛ فيكون منصوباً بفعل مقدّر ، و " ما " اسم موصول فاعله ، أي : بطل بطلاناً الذي كانوا يعملونه (9).

---

(1) التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ/ خالد الأزهري ، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري ، 606/1 ، طبع الزهراء للإعلام العربي ، 1418هـ/1997م.

(2) ينظر: الدر المصون 298/6 ، 299 .

(3) البيت من المديد ، وهو في ديوانه 127 ، وحاشية الشهاب 141/5 .

(4) ينظر: مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، 121/3 ، نشر دار المعرفة – بيروت، لبنان.

(5) الكشاف 210/2 .

(6) تفسير البيضاوي 452/1 .

(7) تفسير أبي السّعود 296/3 .

(8) ينظر : حاشية الشهاب 141/5 ، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي، 315/12، طبعة الخانجي، ط 1، 1408هـ/1987م.

(9) ينظر : الدر المصون 299/6 .

ويكون من قبيل إعمال المصدر الذي هو بدل من الفعل في غير الاستفهام والأمر ، وحق أن يبطل أعمالهم ؛ لأنّها لم تعمل لوجه صحيح ، والعمل الباطل لا ثواب له (1).

وهذا التّوجيه أجازه . أيضاً . الزّمخشريّ (2)، وتبعه البيضاوي (3)، وغيرهما(4).

والراجح من هذه التّوجيهات هو التّوجيه الأوّل ؛ بناءً على أن قول الجمهور أنَّ تقديم معمول خبر " كان " على " كان " نفسها جائز ، وهناك عدة شواهد تدل على ذلك ، وهذه القراءة تضاف لتلك الشّواهد .

(1) ينظر : الكشاف 210/2 ، والبحر المحيط 134/6 .

(2) الكشاف 210/2 .

(3) تفسير البيضاوي 452/1 .

(4) ينظر : حاشية الشهاب 141/5 ، وروح المعاني 315/12 .

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. فبعون الله وتوفيقه قد انتهيت من دراستي: الأحكام النحوية للمرفوع والمنصوب بعد كان وأخواتها في النص القرآني، القراءات الشاذة نموذجًا، وقد توصلت فيها إلى عدة نتائج، من أهمها:

1. كان التامة تدل على الزمان والحدث معا، كغيرها من الأفعال الحقيقية، ولا تحتاج إلى خبر. مثل قوله تعالى: " وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ " (البقرة 280) ، أي : وإن حصل ذو عسرة ، أي : حدث ووقع.

2. يجعل في كان ضمير الشأن والحديث، وهو الوجه الذي يضمر فيها اسمها وهو ضمير الشأن والحديث ، فتقع الجمل بعدها خبرا لها. مثل : كان علي قائم. أي : كان الشأن والحديث علي قائم.

3. يعترض بعض العلماء على خلو الأفعال الناقصة من معنى الحدث، ويرى أنها لا تتجرد تجردا مطلقا للزمان. والواقع أنها كلمة تدل على الزمان حسب الواقع اللغوي للعربية.

4. ترد "كان" في نصوص القرآن الكريم لتفيد معنى العموم والشمول، وخاصة كان ورودها في هذا المعنى مرتبطاً بالحديث عن عموم وشمول علم الله تعالى، وشمول قدرته.

5. لم تأتِ "إن كان" في القرآن الكريم مسندة إلى ضمير الاثنين أو الاثنتين، سواء منها الغائبين أم المخاطبين.

6. تأتي "لو كان" في القرآن الكريم في كثير من الأحيان مخبراً عنها بفعل مضارع، ويكون الحديث عن بعض الذنوب في الدنيا، وهو فيه شيء من الدليل على إصرار الكافرين على تلك الذنوب في حياتهم الدنيا.

7. ترد "كان" الماضية في كتاب الله تعالى مسبوقة بـ لو" ويكون اسمها ضميراً مستتراً في مواضع قليلة جداً في كتاب الله تعالى، وهذه المواضع يكون المعنى فيها مرتبطاً بالأمور العقائدية.

8. ظهر من خلال البحث مدى أهمية القراءات الشاذة، وأنها موروث لغوي، يُعَبِّر عن دقَّة اللغة العربية، واتساع ما تتميّز به.

التوصيات: في ضوء هذه الدراسة يرى الباحث طرح التوصيات الآتية:

1. أن تهتم كليات اللغة العربية والآداب، ودار العلوم في العالم الإسلامي بنشر الكتب والمراجع التي توضح للمسلمين . وخاصة طلبة العلم . أهمية علم القراءات وفائدته، وتحقيق كتب القراءات تحقيقاً علمياً.

2. تدريس القراءات وعلومها ضمن موضوعات الدراسة بأقسام اللغة العربية بالجامعات، وبخاصة في الدراسات العليا لتأهيل الباحثين تأهيلاً علمياً واعياً في هذا المجال.

3. الاستفادة من الدراسات اللغوية للقراءات القرآنية في تقريب الهوة بين شعوب الأمة العربية التي كادت ألا يَفْهَم بعضُها بعضاً نتيجة اختلاف اللهجات. فدراسة الكثير من اللهجات المعاصرة وردها إلى أصولها، وتقديمها للطلاب في معاهدهم الدراسية من خلال القراءات.

4. أدعو العلماء والمتخصصين إلى البحث عن القراءات التي لم يتناولها الباحثين لإضافة أبحاث من بحوث اللغة المتصلة بالقرآن الكريم وقراءته، للتعرف على المزيد من أسرار القرآن، وأوجه إعجازه.

وأخيرًا .. وليس آخرًا أرجو من الله . تبارك وتعالى . أن أكون قد وفقت فيما كتبت والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

الهوامش

1- الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية،(دمشق: دار البيروتي،ط 2، 2006)،ص39؛ في أصول النحو، الأفغاني، سعيد، (بيروت: المكتب الإسلامي 1987م)، ص29بتصرف.

2- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 413/1، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري المصري، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت 1419هـ/1998م، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدماميني؛ محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني، 170/3، المحقق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، 170/3، 1403 – 1983م.

3- الآية 280 في سورة البقرة .

4- الكتاب 46/1 .

5- ينظر : المسائل المشكلة (المعروفة بالبغداديات)، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، 113 ، المحقق: يحي مراد، 113، ط1، نشر دار الكتب العلمية، 1424 – 2003م ؛ وشرح قطر الندى 150 ؛ وتعليق الفرائد 171/1.

6- الكتاب 46/1 .

7- ينظر : التصريح 615/1 .

8- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق د/عبد الرحمن السيد، والدكتور/بدوي المختون ، 341/1،طبع دار هجر للطباعة والنشر بمصر ، ط 1 ، 1410هـ/1990م .

9- ينظر: شرح التسهيل 342/1 ؛ والمساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، 253/1، نشر جامعة أم القرى، ط1، 1402 – 1982م ؛ والتصريح 618/1 .

10- نسبت هذه القراءة إلى ابن مسعود ، وأُبيّ ، وابن أبي عبلة في: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، 65، طبع دار المتنبي بالقاهرة، نشر براجسترسر، بمصر، 1934م. وبدون نسبة في : إعراب القراءات الشواذ 412/1 .

11- الدر المصون في علم الكتاب المكنون ، لأبي العباس : شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)،117/4،تحقيق الدكتور/أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم بدمشق، ط1، 1406هـ/1986م.

12- الدر المصون 117/4.

13- الكشاف 1/ 304 .

14- إعراب القراءات الشواذ 1/ 412 .

15- البحر 4/ 96 .

16- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود (ت 982هـ) ، 2/ 207، طبعة إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ.

17- فتح القدير: الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، 1/ 524، طبع دار الفكر، بيروت، ط 3، 1393هـ.

18- روح المعاني 5/ 219 .

19- الدر المصون 116/4 .

20- ينظر : شواذ القرآن 106 ، والبحر المحيط 9/6 . وبدون نسبة في: إعراب القراءات الشواذ 637/1 .

21- الدر المصون 145/6 .

22- الدر المصون 145/6

23- وحذف الجار قبل " أن " قياسٌ مطّرد .

24- الكشاف 180/2 .

25- الدر المصون 145/6 .

26- تفسير أبي السعود208/3 .

27- ينظر : تفسير أبي السعود 208/3 ، وروح المعاني 83/11 .

28- الفريد 530/2 .

29- فتح القدير: الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، 422/2، طبع دار الفكر، بيروت، ط 3، 1393هـ.

30- البحر المحيط 9/6 .

31- تفسير أبي السعود 208/3 .

32- الدر المصون 145/6 .

33- تفسير أبي السعود 208/3

34- إعراب القرآن 244/2 .

35- المحرر الوجيز 102/3 ، 103 .

36- الكشاف 180/2 .

37- التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب ، للإمام فخر الدين الرازي (ت 604 هـ) ، 6/17، طبع دار الفكر للطباعة والنشر ، ط 1، لبنان ، بيروت 1401هـ/1981م .

38- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، 195/8، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، نشر دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة: الثانية، 1384هـ – 1964م.

39- البحر المحيط 9/6 .

40- تفسير أبي السعود 208/3 0

41- روح المعاني 82/11 .

42- إعراب القراءات الشواذ 637/1 .

43- روح المعاني 83/11 .

44- نسبت هذه القراءة إلى اليماني والضحاك . في: شواذ القرآن 200 .

45- وبدون نسبة في : الكشاف 273/3 ، والبحر المحيط 25/9 .

46- الدر المصون 222/9 .

47- الدر المصون 9/ 222

48- من الآية 280 في سورة البقرة.

49- معاني القرآن ، للفراء (ت 207 هـ)، تحقيق/ محمد على النجار ، وآخرين ، 368/2، طبعة الهيئة المصرية العامة ، 1980م.

50- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس(ت 338 هـ)، تحقيق/محمد علي الصابوني، 3/ 368، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1409هـ.

51- (1) البحر المحيط 9/ 25

52- (1) الدر المصون 9/ 222

53- (1) الكشاف 3/ 273

54- (1) البحر المحيط 9/ 25 .

55- (1) إعراب القرآن 3/ 368.

56- (1) تفسير القرطبي 14/ 216.

57- (1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، المعروف بتفسير البيضاوي ، لناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر الشيرازي الشافعي البيضاوي (ت 691 هـ) ، إعداد/ محمد عبد الرحمن المرعشلي ، 271/2 ، طبع دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ،

بيروت ، لبنان 1418هـ/1998م .

58- ينظر: شواذ القرآن 235 ، والبحر المحيط 66/10 .

59- الدر المصون 173/10 .

60- الدر المصون 173/10 .

61- البيت من الكامل ، وهو لقتادة بن مسلمة الحنفي .ينظر : الكشاف 53/4.

62- دراسات منهجيّة في علم البديع، د/الشحات محمد أبو ستيت،169، ط1، دار خفاجي للنشر والطباعة، القليوبية، مصر 1414هـ/1994م.

63- الإيضاح 540/6 .

64- دراسات منهجيّة في علم البديع 170 .

65- حاشية محيي الدين شيخ زاده : محمد بن مصلح الدين القوجوي الحنفي (ت951 هـ) ،على تفسير البيضاوي (ت685هـ) ، صححه/ محمد عبد القادر شاهين ، 67/8 ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1419هـ/1999م.

66- حاشية الشهاب 55/9 .

67- دراسات منهجيّة في علم البديع 170 .

68- الكشاف 53/4 .

69- البحر المحيط 66/10 .

70- روح المعاني 160/27 .

71- ينظر: المقتضب 4/ 118–119 ، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ، تحقيق د/صاحب أبو جناح، 419/1 –420، طبع بغداد ، 1400هـ/1980م.

72- المحرر الوجيز 2/ 103.

73- ينظر: الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، 48، تحقيق د/فخر الدين قباوة ، ط 5 ، 1416هـ/1995م، وشرح المفصل، للشيخ العلامة: موفق الدين بن يعيش علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ)، 101/7، طبع إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها: محمد منير عبده أغا الدمشقي، مصر، صُحح وعُلق على حواشيه بمعرفة مشيخة الأزهر الشريف.

74- ينظر : اللمع في العربية، لابن جني (ت 392 هـ)، تحقيق/فائز فارس، 88، طبعة دار الكتب الثقافية، الكويت 1972م، وأسرار العربيّة ، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات، كمال الدين الأنباري،135 ، تحقيق د/فخر الدين قباوة ، طبعة دار الجيل ، بيروت ، ط 1 ، 1995م.

75- البيت من الطويل ؛ وهو للعجير السّلولّي . وينظر : الكتاب 71/1 ، والجمل 50 ، واللمع 89 ، والأمالي ، لابن الشجري (ت 542 هـ) ، تحقيق/ محمود محمد الطناجي، 116/3، طبعة الخانجي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

76- شرح المفصل لابن يعيش 101/7 .

77- ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 101/7 ، والأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، 34/4، نشر دار الكتب العلمية، ط 1، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

78- ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 101/7 .

79- شرح المفصل لابن يعيش 101/7 .

80- ينظر : الأشباه والنظائر 35/4 .

81- شرح المفصل لابن يعيش 101/7 ، 102 .

82- نسبت إلى إبراهيم النخعي ، ويحيى بن وثاب في : مختصر في شواذ القرآن 40 . وبدون نسبة في : وإعراب القراءات الشواذ 527/1 .

83- ينظر : الدر المصون 89/5 ـ 90 .

84- الدر المصون 89/5 .

85- الكشاف 32/2 .

86- ينظر : البحر المحيط 604/4 ، وتفسير البيضاوي 314/1 ، وتفسير أبي السعود 260/2

87- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني (ت392 هـ) ، دراسة وتحقيق/محمد عبد القادر عطا ، منشورات/ محمد علي بيضون ، 225/1 ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت، ط 1 ، 1419هـ/1998م .

88- ينظر : شرح المفصل 92/5 .

89- البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه 283 ينظر: ديوان جرير ، بشرح/ محمد بن حبيب ، تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه ، مطبعة دار المعارف ، بمصر. والخصائص، لابن جني ، تحقيق/محمد علي النجار، 414/2 ، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1999م، وشرح المفصل 92/5 .

90- ينظر : شرح المفصل 93/5 .

91- المقتضب 148/2 .

92- المقتضب 349/3 .

93- البيت من البسيط ، ولا يعلم قائله ، وهو في الخصائص 414/2 ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/محمد محيي الدين عبد الحميد، 168، طبع المكتبة العصرية، بيروت 1411هـ/1991م.

94- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (ت 541 هـ)، تحقيق/عبد السلام عبد الشافي محمد، 121/6، طبعة دار الكتب العلمية ، ط 1، بيروت 1422هـ/2001م ./121 .

95- الدر المصون 90/5 .

96- البحر المحيط 604/4 .

97- المصدر السابق .

98- ينظر: المسائل الحلبيات، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: حسن هنداوي، 210، نشر دار القلم، ط1، دمشق، 1407 – 1987م، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: حسن هنداوي،ص12، ط1، نشر دار القلم – دمشق، 1407 – 1987م.

99- أي : حذف التاء من " ليس " لأنّ " هند " حقيقي التأنيث .

100- الدر المصون 90/5 .

101- المحتسب 225/1 .

102- المحتسب 225/1 .

103- المصدر السابق .

104- الدر المصون 90/5 .

105- المحتسب 225/1 .

106- التبيان في إعراب القرآن ، ويسمى بـ (إملاء ما منّ به الرحمن) ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616 هـ)، 527/1 ، تحقيق/علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر، 1396هـ/1976م.

107- ينظر : الفريد 206/2 ، والبحر 604/4 ، وروح المعاني 317/7 .

108- الدر المصون 90/5 .

109- تفسير أبي السعود 260/2 .

110- روح المعاني 317/7 .

111- الدر المصون 90/5 .

112- المحتسب 224/1 .

113- التبيان 527/1 .

114- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (ت 754هـ) ، 604/4، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ/ علي محمد معوض ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1412هـ/1993م.

115- ينظر : تفسير أبي السعود 260/2 ، وروح المعاني 317/7 .

116- ينظر : شواذ القرآن 99، والمحرر 18/3، والبحر 392/5. وبدون نسبة في: إعراب القراءات الشواذ 612/1.

117- ينظر : الدر المصون 33/6 .

118- ينظر : البحر 392/5 .

119- حكاية النّفي مذكورة في طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي (ت231هـ)، تحقيق/محمود محمد شاكر، 13/1، طبعة دار المدني بجدة، بدون تاريخ.

120- الدر المصون 33/6 ، وينظر : البحر 392/5 .

121- إعراب القرآن 208/2 .

122- المحرر 18/3 .

123- إعراب القراءات الشواذ 612/1 .

124- ينظر : الدر المصون 33/6 .

125- في المحتسب 33/2 ،وشواذ القرآن 144 :أبو سعيد الخدري. وبدون نسبة في : إعراب القراءات الشواذ 31/2.

126- الدر المصون 538/7 .

127- الدر المصون 538/7 .

128- ينظر: البحر المحيط 214/7 .

129- إعراب القراءات الشواذ 31/2 .

130- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ،للسيوطي (ت911هـ)، تحقيق/أحمد شمس الدين، 133/1، طبعة دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1998م.

131- ينظر: معاني القرآن للفراء 184/2 .

132- معاني القرآن 184/2 .

133- تقدم تخريج البيت.

134- الدر المصون 538/7 .

135- الكشاف 399/2 .

136- المحرر الوجيز .

137- المحتسب 33/2 .

138- الدر المصون 538/7 .

139- المحتسب 33/2 .

140- البحر المحيط 214/7 .

141- إعراب القراءات الشواذ 31/2 .

142- الفريد 364/3 .

143- الدر المصون 538/7 .

144- أي : ضمير شأن اسمها .

145- أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه ، وهل يعرض على الصبي الإسلام ؛ وفي باب ما قيل في أولاد المشركين ، وفي كتاب التفسير ، تفسير سورة الروم ،باب لا تبديل لخلق الله، وفي كتاب القدر ، باب الله أعلم بما كانوا عاملين. ينظر: الجمع بين الصحيحين (البخاري ومسلم) ، لمحمد بن فتوح الحميدي ، 100.5/2 ، 114/6 ، 123/8 ، تحقيق د/ علي حسين البواب ، طبع دار ابن حزم للنشر ، ط 2 ، لبنان ، بيروت 1423هـ/2002م. وأخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، وحكم موت أطفال الكفار والمسلمين ، أحاديث 22، 25، 207/16_210 . ينظر: الجامع الصحيح المسمى: صحيح مسلم بشرح النووي . (كتاب الجهاد والسير ، باب غزوة خيبر)، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت 261 هـ) ، دار الجيل بيروت، ودار الآفاق الجديدة، بيروت.

146- إعراب القرآن 469/2 .

147- الكتاب 393/2 .

148- المحتسب 33/2 .

149- ينظر: الكامل 220، وشواذ القرآن 160 .

150- ينظر : الدر المصون 207/8 .

151- الدر المصون 207/8 .

152- تقدم تخريج البيت.

153- البحر المحيط469/7

154- الدر المصون 538/7 .

155- ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي،1175/3،

تحقيق د/رجب عثمان محمد، بآداب بني سويف ، والدكتور/رمضان عبد التواب ، عميد آداب عين شمس ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ومطبعة المدني بالقاهرة ، ط 1 ، 1418هـ/1998م.

156- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه (ت180 هـ)، 49/1 ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب،1395هـ/1975م.

157- المقتضب 407/4 .

158- ينظر : الارتشاف 1175/3 ، والهمع 93/2 .

159- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، 154/1 ،تحقيق د/عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 3 ، 1988م ، وط 4 ، 1420هـ/1999م .

160- شرح الجمل 401/1 .

161- شرح ألفية ابن معطٍ 825/2 .

162- المغني في تصريف الأفعال، محمّدُ بنُ عبدِ الخالقِ بنِ عليّ بنِ عضيمةَ (المتوفى: 1403هـ)، 588، نشر دار الحديث- القاهرة، ط 2، 1420هـ-1999م.

163- ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 354/1 ، والمغني 590 ، والهمع 119/1 .

164- ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 399/1 ، والارتشاف 1177/3 .

165- ينظر : الارتشاف 1176/3 .

166- وهي رواية حماد بن سلمة عن ابن كثير ، وأبي بكر عن عاصم فيما ذكره المهدوي . ينظر : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه ، طبع دار المتنبي بالقاهرة، نشر براجسترسر، بمصر، 1934م، 23 ، والبحر 374/3 .

167- نسبت إلى الحسن في :مختصر في شواذ القرآن 23، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (المسمى: منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، للشيخ/أحمد بن محمد الدمياطي البنا، 490/1، تحقيق د/شعبان محمد إسماعيل، طبع عالم الكتب ببيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، ط 1 ، 1407هـ/1987م. وبدون نسبة في: إعراب القراءات الشَّواذ ، للعكبري (ت616 هـ) ، 350/1، تحقيق/محمد السيد أحمد عزوز، نشر عالم الكتب ، ط1 ، 1417هـ/1996م.

168- الدر المصون 433/3 .

169- الدر المصون 433/3 .

170- معاني القرآن 237/1 .

171- معاني القرآن وإعرابه 477/1 .

172- الدر المصون 433/3 .

173- التبيان 300/1 .

174- غير موجود في الانتصاف .

175- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب وهو حاشية الطيبي على الكشاف، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، تحقيق: حسن العمري 296، نشر: 1434 – 2014م.

176- المصدر السابق .

177- البحر المحيط 374/3 .

178- تفسير أبي السعود 46/2 .

179- روح المعاني 407/4 .

180- ينظر : شواذ القرآن 88 ، و البحر المحيط 101/5 . وبدون نسبة في : إعراب القراءات الشواذ 552/1 .

181- الدر المصون 373/5 .

182- نسبت إلى الحسن في: المحتسب 141/2، وشواذ القرآن 182 ، والإتحاف 331/2 . وبدون نسبة في : إعراب القراءات الشواذ 242/2 .

183- الدر المصون 628/8 .

184- نسبت إلى الحسن في : مختصر في شواذ القرآن 103، والإتحاف300/2 . وبدون نسبة في : إعراب القراءات الشواذ 190/2 .

185- الدر المصون 428/8 .

186- نسبت إلى الحسن ، وابن أبي إسحاق في : شواذ القرآن 187 .

187- الدر المصون 17/9.

188- نسبت إلى الحسن ، وأبي حيوة ، وابن أبي إسحاق في : مختصر في شواذ القرآن 138. وبدون نسبة في : إعراب القراءات الشواذ 471/2 .

189- الدر المصون 653/9 .

190- نسبت إلى الحسن ، وسليمان بن أرقم في : مختصر في شواذ القرآن 154 .وبدون نسبة في إعراب القراءات الشواذ 576/2 .

191- الدر المصون 291/10 .

192- الكتاب 49/1 ، 50 ، 155/3 .

193- المقتضب، للمبرد (ت 285هـ)، تحقيق/محمد عبد الخالق عضيمة، 89/4 ، 90 ، 407، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث ، القاهرة 1415هـ/1994م.

194- إعراب القرآن الكريم، لأحمد عبيد الدعاس، وأحمد محمد حميدان، وإسماعيل محمود القاسم، 138/2، 217/3، نشر دار المنير، ودار الفارابي، دمشق، ط 1، 1425هـ.

195- من الآية 25 في سورة الجاثية .

196- من الآية 82 في سورة الأعراف .

197- الكتاب 49/1 ، 50 .

198- من الآيات 56 في سورة النمل، و24 ، 29 في سورة العنكبوت .

199- الكتاب 155/3 .

200- المقتضب 89/4 ، 90 .

201- المقتضب 407/4 .

202- معاني القرآن وإعرابه 352/2 ، 126/4 .

203- شرح الجمل 401/1 ، 403 .

204- أي : عامة القراء .

205- الدر المصون 373/5 .

206- الدر المصون 628/8 .

207- ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 399/1 ، والارتشاف 1175/3.

208- ينظر : شرح الجمل 400/1 ، والارتشاف 1177/3 .

209- الارتشاف 1176/3 .

210- تفسير أبي السعود 514/2.

211- الجمل 45 .

212- الكتاب 47/1 .

213- المقتضب 91/4 .

214- كالزجاجي في الجمل 46 ، وابن يعيش في شرح المفصل 91/7، وابن هشام في المغني 590 .

215- ينظر: شرح الكافية، للرضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق/يوسف حسن عمر، 206/4، نسخة مصورة من المخطوطة، 1393هـ/1973م.

216- البيت من الوافر ؛ وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه ؛ وهو في ديوانه 17/1 ، والكتاب
49/1 ، والجمل 46 . والسبيئة : الخمر التي تُسْبَأُ ، أي : تشترى . وبيت رأس : موضع بالشام ، وقيل : رأس: اسم خمّار معروف .

217- البيت من الوافر، وهو للقطامي؛ وهو في ديوانه 37 ينظر: ديوان القطامي، لعمرو بن شميم القطامي، تحقيق د/إبارهيم السامرائي، و د/أحمد مطلوب، 37، ط 1، دار الثقافة ببيروت 1960م، والكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه (ت180 هـ)، 343/2، تحقيق/عبد السلام محمد هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب،1395هـ/1975م، والمقتضب 94/4، والأصول 83/1 ، والجمل 46 . وضباعا: ترخيم ضُباعة : اسم امرأة؛ وهي : ضُباعة بنت زفر بن الحارث الكلابي .

218- معاني القرآن 283/2 ، 215/3 .

219- شرح التسهيل 356/1، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق/محمد فؤاد عبد الباقي، 36، ط3 ، عالم الكتب، بيروت.

220- شرح الكافية، للرضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق/يوسف حسن عمر، 206/4 ، نسخة مصورة من المخطوطة، 1393هـ/1973م.

221- شرح التسهيل 356/1 .

222- شرح التسهيل 356/1 .

223- المصدر السابق .

224- ينظر: السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى، المعروف بابن مجاهد، 305، تحقيق د/شوقي ضيف، ط 2، دار المعارف، مصر1400هـ/1980م " رواية أبي بكر عن عاصم " وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، للباقولي، 243/1 ، تحقيق د/عبد القادر السعدي، دار عمار، الأردن، ط 1، 1421هـ/2001م، والحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق/علي النجدي ناصف، ود/عبد الفتاح شلبي، 144/4،طبعة الهيئة العامة المصرية للكتاب 1403هـ/1983م.

225- (1) الدر المصون 601/5 .

226- (1) ينظر: مختصر في شواذ القرآن 85، والبحر المحيط 7/ 257. وبدون نسبة في : إعراب القراءات الشواذ 49/2.

227- الدر المصون 593/7 .

228- الدر المصون 145/6 .

229- الدر المصون 601/5 .

230- ينظر : السبعة 305 ، والحجة للفارسي 144/4 ، والمحتسب 279/1 .

231- علل القراءات 243/1 .

232- المحتسب 279/1 .

233- المصدر السابق .

234- المحتسب 279/1 .

235- ينظر: إعراب القراءات الشواذ 593/1، 94 ، والتبيان 622/2.

236- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتخب الهمذاني، تحقيق د/فهمي حسن النمر، وفؤاد علي مخيمر، 418/2، دار الثقافة، الدوحة، ط 1، 1411هـ/1991م.

237- الإيضاح 117 .

238- مشكل إعراب القرآن315/1 .

239- البيان 387/1 .

240- ينظر: المفصل 338 ، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ،(ت 538 هـ)، 125/2 ، تحقيق الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/علي محمد معوض ، ط1، مكتبة العبيكان ، الرياض 1418هـ/1998م، وشرح المفصل 91/7.

241- شرح الجمل لابن عصفور 403/1 .

242- الارتشاف 1178/3 .

243- الدر المصون 593/7 .

244- البحر المحيط 257/7 .

245- إعراب القراءات الشواذ 49/2 .

246- الدر المصون 145/6 .

247- ينظر : ص 223 من البحث .

248- الدر المصون 145/6 .

249- ينظر : إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د/زهير غازي زاهد ، 275/2 ، مطبعة العاني، بغداد ، 1397هـ ، وطبعة عالم الكتب بيروت ، ط 2 ، 1985م، ومشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، 356/1،تحقيق/ياسين محمد السواس، ط 2، دار المأمون للتراث، دمشق.

250- المقتضب 101/4 . 102 .

251- الأصول 87/1 .

252- ينظر : المحتسب 321/1 ، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البَطَلْيَوسي (ت 521 ه)، 151، تحقيق/ سعيد عبد الكريم سعودي ، طبع دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، والارتشاف 1195/3 .

253- من الآية 177 في سورة الأعراف .

254- من الآية 65 في سورة التوبة .

255- من الآية 40 في سورة سبأ .

256- ينظر : الكشاف 104/2 ، والدر المصون 519/5 ، 80/6 ، 196/9 .

257- الدرة الألفية، الموسومة بشرح ألفية ابن معطٍ، لأبي زكريا زين الدين يحيى بن معط،860/2 .

258- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 393/1 .

259- ينظر: شرح المفصل 113/7 .

260- في مختصر في شواذ القرآن 59 : أبي فقط. وفي المحتسب 320/1 ، وشواذ القرآن 111: ابن مسعود فقط . وبدون نسبة في: إعراب القراءات الشواذ 658/1 .

261- مشكل إعراب القرآن 1/ 356 .

262- الكشاف 210/2 .

263- الدر المصون 298/6 .

264- الدر المصون 298/6 .

265- إعراب القرآن 275/2 .

266- المحتسب 321/1 .

267- مشكل إعراب القرآن 356/1 .

268- المحرر الوجيز 3 /157 .

269- إعراب القراءات الشواذ 658/1 ، والتبيان 691/2 .

270- ينظر : البحر المحيط 133/6 .

271- ينظر : الفريد 611/2 ، وتفسير القرطبي 12/9 ، وحاشية الشهاب الخفاجي ، المسماة : (عناية القاضي وكفاية الراضي) على تفسير البيضاوي ، 141/5،طبع دار صادر ، بيروت ، لبنان.

272- المحتسب 321/1.

273- شرح التسهيل 354/1 .

274- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ/ خالد الأزهري ، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري ، 606/1 ، طبع الزهراء للإعلام العربي ، 1418هـ/1997م.

275- ينظر: الدر المصون 298/6 ، 299 .

276- البيت من المديد ، وهو في ديوانه 127 ، وحاشية الشهاب 141/5 .

277- ينظر: مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، 121/3 ، نشر دار المعرفة – بيروت، لبنان.

278- الكشاف 210/2 .

279- تفسير البيضاوي 452/1 .

280- تفسير أبي السّعود 296/3 .

281- ينظر : حاشية الشهاب 141/5 ، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي، 315/12، طبعة الخانجي، ط 1، 1408هـ/1987م.

282- ينظر : الدر المصون 299/6 .

283- ينظر : الكشاف 210/2 ، والبحر المحيط 134/6 .

284- الكشاف 210/2 .

285- تفسير البيضاوي 452/1 .

286- ينظر: حاشية الشهاب 141/5 ، وروح المعاني 315/12 .

المصادر والمراجع

1. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (المسمى: منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، للشيخ/أحمد بن محمد الدمياطي البنا، تحقيق د/شعبان محمد إسماعيل، طبع عالم الكتب ببيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، ط 1 ، 1407هـ/1987م.

2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/رجب عثمان محمد، بآداب بني سويف، والدكتور/رمضان عبد التواب، عميد آداب عين شمس، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ومطبعة المدني بالقاهرة ، ط 1 ، 1418هـ/1998م.

3. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود (ت 982هـ) ، طبعة إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ.

4. أسرار العربيّة، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق د/فخر الدين قباوة ، طبعة دار الجيل ، بيروت ، ط 1 ، 1995م.

5. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، نشر دار الكتب العلمية، ط 1، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

6. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 3 ، 1988م، وط 4 ، 1420هـ/1999م.

7. إعراب القراءات الشَّواذ ، للعكبري (ت616 هـ) ، تحقيق/محمد السيد أحمد عزوز، نشر عالم الكتب ، ط1 ، 1417هـ/1996م.

8. إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د/زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني، بغداد ، 1397هـ ، وطبعة عالم الكتب بيروت ، ط 2 ، 1985م.

9. إعراب القرآن الكريم، لأحمد عبيد الدعاس، وأحمد محمد حميدان، وإسماعيل محمود القاسم، نشر دار المنير، ودار الفارابي، دمشق، ط 1، 1425هـ.

10. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس(ت 338 هـ)، تحقيق/محمد علي الصابوني، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1409هـ.

11. الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية،(دمشق: دار البيروتي،ط 2، 2006).

12. الأمالي، لابن الشجري (ت 542 هـ)، تحقيق/محمود محمد الطناجي، طبعة الخانجي بالقاهرة، بدون تاريخ.

13. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بتفسير البيضاوي، لناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر الشيرازي الشافعي البيضاوي (ت 691 هـ) ، إعداد/ محمد عبد الرحمن المرعشلي، طبع دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان 1418هـ/1998م.

14. البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (ت 754هـ)، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/علي محمد معوض ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1، 1412هـ/1993م.

15. التبيان في إعراب القرآن، ويسمى بـ (إملاء ما منّ به الرحمن) ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616 هـ)، تحقيق/علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر، 1396هـ/1976م.

16. التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ/ خالد الأزهري ، تحقيق د/عبد الفتاح بحيري ، طبع الزهراء للإعلام العربي ، 1418هـ/1997م.

17. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدماميني؛ محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن

الدماميني، المحقق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، 170/3، 1403 – 1983م.

18. التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين الرازي (ت 604 هـ)، طبع دار الفكر للطباعة والنشر ، ط 1 ، لبنان ، بيروت 1401هـ/1981م .

19. الجامع الصحيح المسمى: صحيح مسلم بشرح النووي . (كتاب الجهاد والسير ، باب غزوة خيبر)، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت 261 هـ) ، دار الجيل بيروت، ودار الآفاق الجديدة، بيروت.

20. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، نشر دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة: الثانية، 1384هـ – 1964م.

21. الجمع بين الصحيحين (البخاري ومسلم)، لمحمد بن فتوح الحميدي ،تحقيق د/ علي حسين البواب، طبع دار ابن حزم للنشر، ط 2، لبنان ، بيروت 1423هـ/2002م.

22. الجمل في النحو ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق د/فخر الدين قباوة ، ط 5 ، 1416هـ/1995م.

23. حاشية الشهاب الخفاجي، المسماة: (عناية القاضي وكفاية الراضي) على تفسير البيضاوي، طبع دار صادر، بيروت، لبنان.

24. حاشية محيي الدين شيخ زاده : محمد بن مصلح الدين القوجوي الحنفي (ت951 هـ)، على تفسير البيضاوي (ت685هـ)، صححه/ محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1999م.

25. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق/علي النجدي ناصف، ود/عبد الفتاح شلبي، طبعة الهيئة العامة المصرية للكتاب 1403هـ/1983م.

26. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البَطَلْيَوسي (ت521 هـ)، تحقيق/سعيد عبد الكريم سعودي ، طبع دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت.

27. الخصائص، لابن جني ، تحقيق/محمد علي النجار ، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1999م.

28. الدر المصون في علم الكتاب المكنون، لأبي العباس: شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق الدكتور/أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم بدمشق، ط1، 1406هـ/1986م.

29. دراسات منهجيّة في علم البديع، د/الشحات محمد أبو ستيت،ط1، دار خفاجي للنشر والطباعة، القليوبية، مصر 1414هـ/1994م.

30. الدرة الألفية، الموسومة بشرح ألفية ابن معطٍ، لأبي زكريا زين الدين يحيى بن معط.

31. ديوان القطامي، لعمرو بن شميم القطامي، تحقيق د/إبارهيم السامرائي، و د/أحمد مطلوب، ط1، دار الثقافة ببيروت 1960م.

32. ديوان جرير، بشرح/ محمد بن حبيب، تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه ، مطبعة دار المعارف، بمصر.

33. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، طبعة الخانجي، ط1، 1408هـ/1987م.

34. السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى، المعروف بابن مجاهد، تحقيق د/شوقي ضيف، ط 2، دار المعارف، مصر 1400هـ/1980م.

35. شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، نشر دار القلم – دمشق، 1407 – 1987م.

36. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د/عبد الرحمن السيد، والدكتور/بدوي المختون ، طبع دار هجر للطباعة والنشر بمصر، ط 1 ، 1410هـ/1990م .

37. شرح الكافية، للرضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق/يوسف حسن عمر، نسخة مصورة من المخطوطة، 1393هـ/1973م.

38. شرح المفصل، للشيخ العلامة: موفق الدين بن يعيش علي بن يعيش النحوي (ت643هـ)، طبع إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها: محمد منير عبده أغا الدمشقي، مصر، صُحح وعُلق على حواشيه بمعرفة مشيخة الأزهر الشريف.

39. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د/صاحب أبو جناح، طبع بغداد ، 1400هـ/1980م.

40. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع المكتبة العصرية، بيروت 1411هـ/1991م.

41. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري المصري، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت 1419هـ/1998م.

42. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق/محمد فؤاد عبد الباقي، ط3 ، عالم الكتب، بيروت.

43. طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي (ت231هـ)، تحقيق/محمود محمد شاكر، طبعة دار المدني بجدة، بدون تاريخ.

44. فتح القدير: الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، طبع دار الفكر، بيروت، ط 3، 1393هـ.

45. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب وهو حاشية الطيبي على الكشاف، لشرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، تحقيق: حسن العمري نشر: 1434 – 2014م.

46. الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتخب الهمذاني، تحقيق د/فهمي حسن النمر، وفؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، ط 1، 1411هـ/1991م.

47. في أصول النحو، الأفغاني، سعيد، (بيروت: المكتب الإسلامي 1987م).

48. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه (ت180 هـ)، تحقيق/عبد السلام محمد هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب،1395هـ/1975م.

49. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري،(ت538هـ)،تحقيق الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/علي محمد معوض ، ط1، مكتبة العبيكان ، الرياض 1418هـ/1998م.

50. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، للباقولي، تحقيق د/عبد القادر السعدي، دار عمار، الأردن، ط 1، 1421هـ/2001م.

51. اللمع في العربية، لابن جني (ت 392 هـ)، تحقيق/فائز فارس، طبعة دار الكتب الثقافية، الكويت 1972م.

52. مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، نشر دار المعرفة – بيروت، لبنان.

53. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني (ت392هـ)، دراسة وتحقيق/محمد عبد القادر عطا، منشورات/محمد علي بيضون، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.

54. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (ت 541 هـ)، تحقيق/عبد السلام عبد الشافي محمد ، طبعة دار الكتب العلمية ، ط 1، بيروت 1422هـ/2001م.

55. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، طبع دار المتنبي بالقاهرة، نشر براجسترسر، بمصر، 1934م.

56. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، نشر جامعة أم القرى، ط1، 1402 – 1982م.

57. المسائل الحلبيات، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: حسن هنداوي، نشر دار القلم، ط1، دمشق، 1407 – 1987م.

58. المسائل المشكلة (المعروفة بالبغداديات)، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، المحقق: يحيي مراد، ط1، نشر دار الكتب العلمية، 1424 – 2003م.

59. مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)،تحقيق/ياسين محمد السواس، ط 2، دار المأمون للتراث، دمشق.

60. معاني القرآن، للفراء (ت207هـ)، تحقيق/ محمد على النجار، وآخرين، طبعة الهيئة المصرية العامة، 1980م.

61. المغني في تصريف الأفعال، محمّدُ بنُ عبدِ الخالقِ بنِ عليّ بنِ عضيمةَ (المتوفى: 1403هـ)، نشر دار الحديث– القاهرة، ط 2، 1420هـ–1999م.

62. المقتضب، للمبرد (ت 285هـ)، تحقيق/محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث ، القاهرة 1415هـ/1994م.

63. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت911هـ)، تحقيق/أحمد شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1998م.